مبادرة
هارفارد الإنسانية

مستشفى
بريغهام والنساء

معهد
السياسات العامة

جامعة
الموصل


# لن ننسى

## آراء حول السلام والعدالة في المجتمعات المتضررة من النزاع في شمال العراق


حزيران 2020

عبد الرزاق الساعدي، كيفين كوفلين، مصلح أرواني، وعد إبراهيم خليل، فيونغ ن. فام، باتريك فينك. لن ننسى - آراء حول السلام والعدالة في المجتمعات المتضررة من النزاع في شمال العراق. مبادرة هارفارد الإنسانية. حزيران 2020

**الغلاف**: أطفال يلعبون في مخيم للنازحين، أربيل © باتريك فينك

**التصميم**: باتريك فينك مع مايكل دي سانت أوبين

أجريت هذه الدراسة في إطار برنامج بيانات السلام وحقوق الإنسان في مبادرة هارفارد الإنسانية.

**مبادرة هارفارد الإنسانية** هي أحد مشاريع جامعة هارفارد ويهدف إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية في العالم، نظرية وممارسة، من خلال البحث والتعليم. وهي تمثل الذراع الإنسانية للجامعة، وتتبنى نهجاً متعدد التخصصات لبناء قاعدة أدلة للدراسات الإنسانية وإضفاء طابع مهني على مجال المساعدات الإنسانية. وتعتبر المبادرة مركزاً مؤثراً للقيادة والفعالية والابتكارات الإنسانية من خلال برامجها البحثية والتعليمية.

**يستخدم برنامج بيانات السلام وحقوق الإنسان التابع لـــمبادرة هارفارد الإنسانية** مناهج بحث كمية ونوعية صارمة لتقييم احتياجات وتصورات وسلوكيات الأفراد المتضررين من النزاعات وأشكال العنف الأخرى، مع التركيز على العدالة وبناء السلام والتماسك الاجتماعي. ويبني البرنامج قدرات بحث محلية في الدول التي تشهد حالات طوارئ معقدة وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، لضمان التعرف على آراء السكان وتحديد احتياجاتهم وتلبيتها من قبل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

شكر وتقدير

يتقدم واضعو التقرير بالشكر الجزيل لجميع المشاركين في المقابلات على تقديم قصصهم، ولمنظمي المقابلات من جامعتي دهوك والموصل على توثيق هذه القصص في ظروف صعبة.

أجريت هذه الدراسة بدعم من وزارة خارجية مملكة هولندا. ونخص بالشكر ماريكه فيردا لدعمها المباشر لهذا المشروع. ويجب التنويه إلى أن الوزارة لم تمارس أي دور في وضع أو تحليل أو تفسير النتائج أو في قرار النشر. والآراء الواردة في الدراسة تعبر عن وجهة نظر كتّابها، ولا تمثل رأي الجهة الراعية أو المؤسسات المعنية.

Ministerie van Buitenlandse Zaken

# لن ننسى

## آراء حول السلام والعدالة في المجتمعات المتضررة من النزاع في شمال العراق

حزيران 2020 (جُمعت البيانات في ربيع عام 2019)

عبد الرزاق الساعدي
كيفين كوفلين
مصلح ارواني
وعد إبراهيم خليل
فيونغ ن. فام
باتريك فينك

مبادرة هارفارد الإنسانية - مستشفى بريغهام والنساء - جامعة الموصل معهد السياسات العامة -

# فهرس المحتويات


المقدمة ..... 7

الأهداف ..... 7

السياق العام ..... 9

الدراسة ..... 16

لمحة عن المشاركين ..... 21

نتائج الدراسة ..... 23

الأولويات: ..... 23

المساءلة: ..... 28

العدالة: ..... 40

المصالحة: ..... 52

السلام: ..... 57

الاستنتاجات والتوصيات ..... 59

# فهرس الأشكال


الشكل 1: خارطة محافظات العراق وتتضمن المناطق التي احتلها تنظيم داعش ..... 8
الشكل 2: منطقة الدراسة وتوزع مواقع اختيار العينات ..... 15
الشكل 3: عينات مجموعات الدراسة ..... 18
الشكل 4: لمحة عن المشاركين ..... 22
الشكل 5: الأولويات وأهمية الحقيقة والمساءلة ..... 25
الشكل 6: تأييد لجان تقصي الحقائق ..... 26
الشكل 7: إجراءات من أجل الضحايا ..... 27
الشكل 8: من الذي يجب أن يخضع للمساءلة؟ ..... 30
الشكل9: العفو العام أو الخاص ..... 31
الشكل 10: هل يجب فصل محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي عن مرتكبي الجرائم الأخرى؟ (% نعم) ..... 32
الشكل 11: مساءلة الحكومة ..... 34
الشكل 12: كيف يجب التعامل مع عائلات عناصر داعش؟ ..... 36
الشكل 13: هل توافق على عودة عائلات عناصر داعش إلى ديارها؟ ..... 36
الشكل 14: ما الأكثر أهمية: دعم الأمم المتحدة أو فرض عقوبة الإعدام بدون دعم الأمم المتحدة؟ ..... 38
الشكل 15: آليات مساءلة مرتكبي أعمال العنف (قيادات وأنصار تنظيم داعش والمسؤولين الحكوميين) ..... 39
الشكل 16: إمكانية تحقيق العدالة لضحايا العنف من المدنيين أثناء الصراع مع داعش (% نعم) ..... 40
الشكل17: من هي الجهات، إن وجدت، القادرة برأيك على إجراء تحقيق نزيه ودقيق في العنف ضد المدنيين أثناء الصراع مع داعش في العراق؟ ..... 41
الشكل 18: إذا قُدّم المسؤولون عن أعمال العنف ضد المدنيين إلى المحاكم، فأين يجب محاكمتهم؟ ..... 42
الشكل 19: تصور المشاركين عن النظام القانوني العادي في العراق ..... 44
الشكل 20: الحُكم ..... 47
الشكل 21: المعرفة بجهود العدالة الدولية ..... 49

الشكل 22: المصالحة والعدالة..... 50
الشكل 23: ماذا تعني المصالحة بالنسبة لك؟..... 53
الشكل 24: ما الإجراءات التي تساعد في تحقيق الوحدة وبناء الثقة لدى الشعب العراقي؟..... 54
الشكل25: إلى أي درجة تثق بأهالي منطقة إقامتك الحالية؟..... 56
الشكل26: إلى أي درجة تشعر بالأمان عند العيش بجوار أشخاص من جماعات دينية أو إثنية مختلفة عنك؟..... 56
الشكل 27: تصور السلام..... 58

# المقدمة

## الأهداف

استولى جهاديو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بين عامي 2014 و2017، على مساحات واسعة من شمال العراق، قبل أن يهزمهم في النهاية تحالف دولي بقيادة العراق بعد حرب أهلية دامية. لقد تمكن التنظيم في ذروة النزاع من السيطرة على أكثر من 10 بالمئة من أراضي العراق، بما فيها محافظة نينوى وأجزاء من محافظتي الأنبار وصلاح الدين في شمال غرب البلاد. وتحت الحُكم الوحشي والإيديولوجيا المتطرفة لهذا التنظيم، جرى إرغام الأهالي، ولاسيما الأقليات، على تغيير ديانتهم واستهدافهم بعمليات قتل جماعية واختطاف واستعباد جنسي. وأصبحت الموصل، ثاني أكبر مدن العراق ومركز محافظة نينوى وعاصمة ما يسمى دولة الخلافة الإسلامية للتنظيم، رمزاً لقتال مرير وطويل ضد هذا التنظيم، خلّف وراءه مدينة منهوبة وفارغة ومدمرة عند تحريرها في أوائل عام 2017.

لم تسفر هزيمة داعش عن سلام مستقر في المنطقة. ولا تزال جهود بناء السلام تتعثر جراء استمرار الانقسامات الطائفية وعدم الثقة بالحكومة العراقية التي غذّت أصلاً الصعود السريع للتنظيم. وفي الوقت نفسه، توقفت جهود التصدي لإرث أعمال داعش الوحشية، بما فيها الإبادة الجماعية للإيزيديين، بعد تقدم محدود في قضايا المساءلة وتعويض الضحايا. وحتى الآن لا تُتاح للناجين من التنظيم سوى فرص محدودة للتعبير عن آرائهم وتصوراتهم بشأن كيفية معالجة العنف السابق، وماذا تعني العدالة لهم، وكيف يمكن تحقيقها، إذا توفرت القدرة أو الرغبة. ولاستدراك هذه الثغرات، تعاونت مبادرة هارفارد الإنسانية مع معهد السياسات العامة في العراق وجامعة الموصل لتقييم تصورات العدالة والمساءلة في المجتمعات المتضررة من النزاعات في شمال العراق، ولاسيما محافظة نينوى التي تضم أغنى تنوع سكاني في العراق.

يقدم هذا التقرير تحليلاً لآراء فئتين من السكان بشأن السلام والعدالة: (1) النازحون من محافظة نينوى الذين يقيمون حالياً داخل أو خارج المخيمات في نينوى والمحافظتين المجاورتين دهوك وأربيل، (2) سكان مدينة الموصل والمناطق المجاورة لها. لقد أجريت مقابلات مع أكثر من خمسة آلاف راشد، اختيروا عشوائياً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019. وتركز هذه الدراسة، نظرياً، على العلاقة بين الطلب على تحقيق العدالة وبين ثقة السكان بالمؤسسات الخدمية. وعلى الرغم من الأولويات المهمة الأخرى، تظهر نتائج هذه الدراسة وجود طلب شديد على كشف الحقائق، بما في ذلك العوامل التي أدت إلى صعود تنظيم داعش، ومساءلة مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة ومعاقبتها بشدة على سلوكها أثناء النزاع. وعلى الرغم من تدني الثقة بالمؤسسات الوطنية، بما في ذلك النظام القضائي العادي، والنظرة الإيجابية تجاه الدعم الدولي، ثمة مطالب بإيجاد آليات مساءلة متاحة للجميع ومحلية. وتشكّل هذه النتائج العامة متن هذا التقرير، وتأتي بعد استعراض موجز وأقسام منهجية.

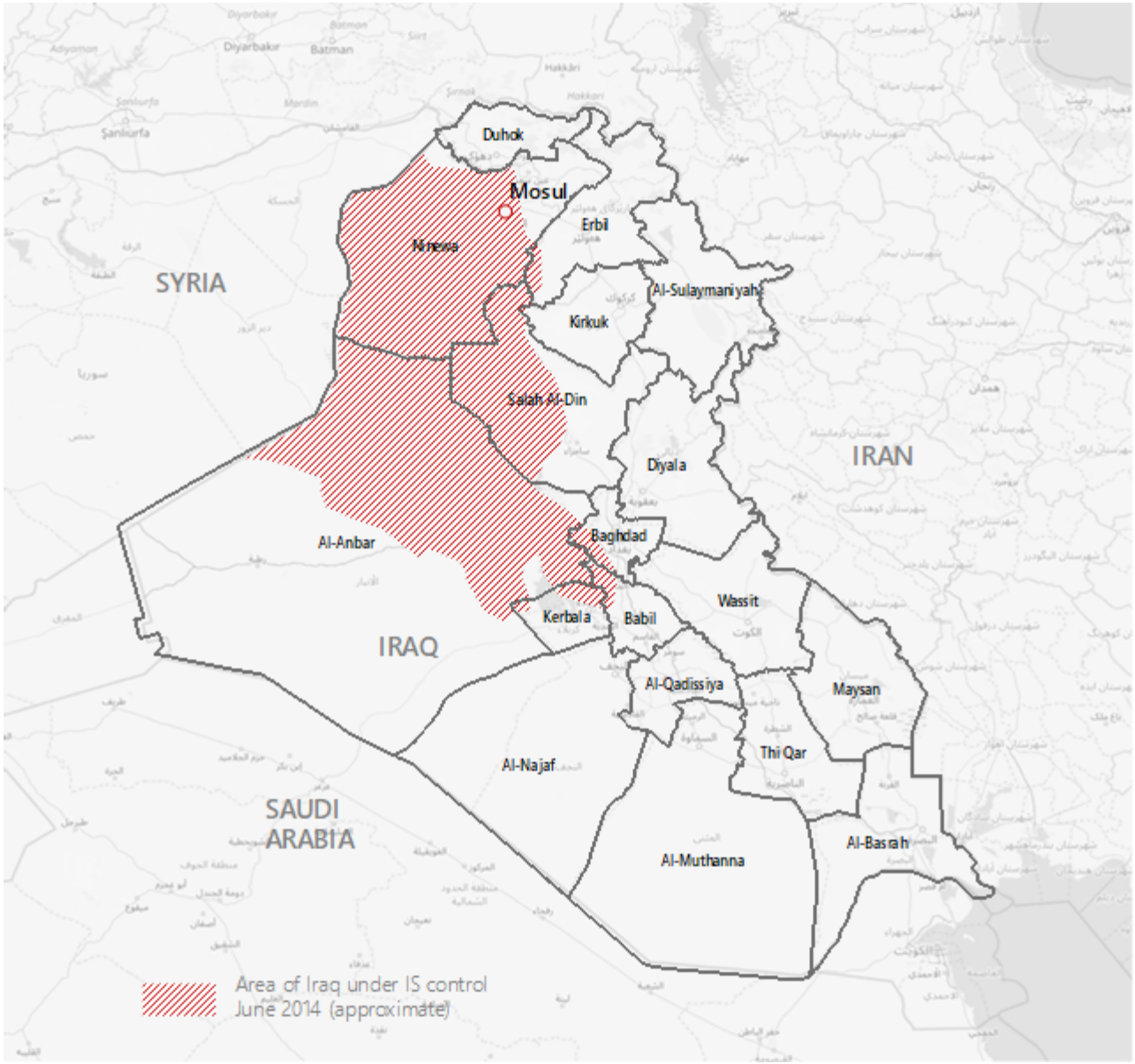


الشـــكل 1: خـارطة محـافظات العـراق وتتضـــمن المنـاطق التي احتلهـا تنظيم داعش

منـاطق احتلهـا داعش في حزيران 2014 (تقريبية)

## السياق العام

### الاضطرابات السياسية والأمنية منذ سقوط بغداد

في آذار 2003، غزت الولايات المتحدة العراق. وفي 9 نيسان 2003، سقطت بغداد، عاصمة العراق ومركز ثقله السياسي، على أيدي القوات الأمريكية، ومثّل ذلك الانهيار الرسمي لصدام حسين ونظامه البعثي الذي سيطر تقريباً على جميع جوانب المجتمع العراقي لأكثر من 24 عاماً. لكن انهيار النظام وما تلاه من احتلال القوات الأمريكية أدى إلى مزيد من زعزعة الاستقرار، وأفضى في النهاية إلى عمليات تمرد ضد قوات الدولة العراقية وقوات التحالف والمدنيين في جميع أنحاء البلاد. ومنذ ذلك الوقت (2003)، دخل العراق في أتون اضطراب سياسي وأعمال عنف لم يسبق لها مثيل من حيث تواترها وطبيعتها[1].

بعد انهيار سلطة صدام والنظام البعثي، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة، وهي حكومة انتقالية أسستها الولايات المتحدة ودول أخرى، بتنفيذ سلسلة من سياسات الفرز والاقصاء، بما فيها إجراءات اجتثاث البعث. ففي 16 أيار 2003، أصدرت هذه السلطة الأمر رقم 1 القاضي بفصل كبار القياديين في حزب البعث من وظائفهم في القطاع العام[2]. تلاه بعد عدة أيام (في 23 أيار) الأمر رقم 2 الذي قضى بحلّ الجيش العراقي والأجهزة الأمنية الأخرى[3]. ونتيجة لذلك، فإن عشرات الآلاف من البعثيين ومئات الآلاف من الجنود وعناصر الأمن والتدرّيسيين العراقيين فقدوا فجأة وظائفهم ومعظم سلطاتهم وامتيازاتهم ومداخيلهم التي تمتعوا بها أثناء حُكم نظام صدام البعثي. وقد أتاح هذا الفراغ الأمني الهائل للمتمردين فرصة تشكيل وتجنيد مجموعات جديدة[4].

في 13 تموز 2003، شكلت سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحُكم بوصفه إدارة مؤقتة في العراق. وطبق هذا المجلس، الذي ضم 25 عضواً عينتهم سلطة الائتلاف المؤقتة، صيغة حُكم استندت إلى التركيبة الإثنية والطائفية في العراق. وبموجب ذلك، ضم المجلس 13 عضواً من العرب الشيعة، وخمسة من العرب السنّة، وخمسة من الأكراد، وعضواً واحداً لكل من المسيحيين والتركمان[5]. وطُبقت هذه الصيغة من تقاسم السلطة على كل الحكومات التي تشكّلت في العراق منذ عام 2003. لكن هذا التقاسم كشف عن الخلافات العميقة في المجتمع العراقي، حيث رفض معظم السنّة أن تُحكم البلاد من قبل الأغلبية الشيعية، وانطلقت موجة من العنف الطائفي[6].

واكتسب تنظيم القاعدة، المنظمة المسلحة التي أسسها أسامة بن لادن، موطئ قدم له في العراق في عام 2004، مستغلاً تراجع مكانة السنّة، والغضب والفراغ الأمني الذي تسببت به إجراءات الفرز والاقصاء واجتثاث البعث والسياسات الداخلية الأخرى المتبعة من قبل الولايات المتحدة. وبايع المتشدد الأردني أبو مصعب الزرقاوي أسامة بن لادن، وأسس رسمياً جماعة مسلحة باسم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، المعروفة أيضاً باسم تنظيم القاعدة في العراق[7]. وحتى وفاته في عام 2006، ساهم الزرقاوي مع تنظيم القاعدة في العراق في دفع كثير من المتمردين السنة، بمن فيهم أفراد سابقون في نظام البعث وقوات الأمن، إلى شن هجمات واسعة ضد أهداف عسكرية وحكومية

ومدنية. وأسفرت إحدى هذه الهجمات، في 22 تشرين الأول 2005، عن تدمير مرقد الإمام العسكري في سامراء، الذي يعتبر أحد أقدس مزارات المسلمين الشيعة. وأثار هذا الهجوم بالذات عنفاً طائفياً واسعاً وفتح الباب أمام أعنف فصول الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في تاريخ العراق[8].

ومع أن العنف الطائفي وعدد الضحايا المدنيين شهد انخفاضاً عامّاً بعد عام 2007[9]، فإن العراق لم يخلُ من النزاعات وأعمال العنف والتهجير. وظلت الحكومة عاجزة عن توفير الأمن والاستقرار والحماية. وساهم انسحاب القوات الأمريكية، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 31 آب 2010، في إحداث فراغ أمني آخر لم تكن القوات العراقية مهيأة لملئه. وتواصلت مشاعر التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي في صفوف السنّة العراقيين، الذين أدت احتجاجاتهم على سياسيات رئيس الوزراء نوري المالكي بين عامي 2012 و2013 إلى نشوب اشتباكات مع قوات الأمن العراقية. لكن معظم المظالم الأساسية التي أثارت تلك الاحتجاجات ظلت دون معالجة. وبعد سلسلة من التغييرات، تولى أبو بكر البغدادي قيادة الجماعة المتشددة المعروفة باسم تنظيم القاعدة في العراق، والتي تغيّر اسمها فيما بعد إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

## الدولة الإسلامية

في عام 2014، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة الفلوجة ومدن أخرى في محافظة الأنبار. ثم في 10 حزيران 2014، هاجم التنظيم مدينة الموصل مركز محافظة نينوى في شمال العراق وتمكن من السيطرة عليها بعد دحر الآلاف من قوات الأمن العراقية. واجتاح بعد ذلك غرب العراق وشماله، وهاجم واحتلّ مدناً رئيسية أخرى، بينها تكريت وبيجي[10]. وبعد فترة قصيرة، أعلن البغدادي في 28 حزيران 2014 عن إقامة الخلافة على الأراضي التي احتلها التنظيم. وبذلك يكون البغدادي قد غيّر مرة أخرى، رسمياً، اسم التنظيم من "الدولة الإسلامية في العراق والشام" إلى "الدولة الإسلامية"، وجعل الموصل عاصمة الخلافة[11]. وبحلول آب 2014، كان التنظيم قد احتل قرابة ثلث العراق، وامتد من الحدود السورية والأردنية حتى ضواحي بغداد[12].

في الممارسة العملية، فرض التنظيم على أتباعه وعلى سكان الأراضي التي يحتلها نسخة متطرفة من الشريعة الإسلامية؛ وهي التعاليم الدينية الإسلامية المستمدة بشكل أساسي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ووفق هذا التفسير، يندرج جميع المسلمين غير السنّة وباقي الأقليات الدينية في عداد المرتدين أو الكفرة. ولم تُستثن أي جماعة إثنية أو دينية. واستهدف العقاب أي شخص يرفض الالتزام بهذه الإيديولوجية المتطرفة، بغض النظر عن انتمائه القومي أو الديني، وبينهم العراقيون العرب والأكراد والتركمان والإيزيديون والكلدانيون والآشوريون والشبك والسنّة والشيعة والمسيحيون[13].

لقد استهدف التنظيم بشكل خاص الإيزيديين، وهم أقلية إثنية دينية تستوطن شمال العراق وتُعرف بمعتقداتها وممارساتها الدينية المتميزة، بأشكال مختلفة من العنف والجرائم وسوء المعاملة. ففي آب 2014، هاجم التنظيم موطنهم في سنجار، وارتكب بحقهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[14]. حيث خضعت آلاف النساء والفتيات الإيزيديات للاستعباد الجنسي، وتعرّض الرجال للقتل الممنهج. وقد صنفت الأمم المتحدة لاحقاً الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش (وبعض العشائر المحلية المؤيدة له) على أنها جرائم إبادة جماعية[15]. ولا يزال أكثر من 3000 امرأة وطفل إيزيدي في عداد المفقودين حتى تاريخ إعداد هذا التقرير[16].

في 10 أيلول 2014، وبعد هجوم التنظيم على منطقة سنجار، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن الخطة العسكرية الأمريكية لقتال تنظيم داعش في العراق وسوريا[17]. وفي الشهر نفسه، تأسس التحالف الدولي ضد داعش؛ وهو تحالف يضم 82 دولة أُسس لمواجهة ودحر داعش.[18] وتولت القوات المسلحة وفرق مكافحة الإرهاب العراقية قيادة هذا التحالف على الخطوط الأمامية. وانتقلت القوات العراقية، مدعومة بقوات التحالف، من محافظة إلى أخرى لتحريرها من سيطرة تنظيم داعش. وفي 10 تموز 2017، أعلنت الحكومة العراقية تحرير الموصل والمناطق المجاورة لها[19]، وفي 9 كانون الأول 2017، وبعد أكثر من ثلاث سنوات على الهجوم على سنجار، أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن تحرير كامل الأراضي العراقية من التنظيم[20].

يعتبر احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل ومناطق أخرى في العراق من أسوأ فصول التاريخ العراقي وأكثرها تعقيداً من الناحية السياسية. فهي فترة حدثت فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولحقت أضرار بالغة بالبنية التحتية، ولاسيما في مدينة الموصل ومحافظة نينوى، إضافة إلى نزوح كثيف للسكان وصل ذروته في عام 2016، مسجلاً نحو 3.5 مليون نازح[21].

## مدينة الموصل

يزيد عدد سكان الموصل على 1.8 مليون نسمة، وهي ثاني أكبر مدن العراق[22]. وتتسم المدينة بالتنوع السكاني، فهي موطن للعرب والأكراد والتركمان والإيزيديين والكلدان والآشوريين والشبك وغيرهم. ويعتبر المسلمون السنة أكبر طائفة دينية في المدينة، ويوجد فيها أعداد أقل من المسلمين الشيعة والمسيحيين والإيزيديين. وكانت الموصل، التي تسمى تحبباً "أم الربيعين"، وجهة سياحية شهيرة، ومعروفة بمؤسساتها التعليمية البارزة وتنوعها الثقافي وتاريخها الغني.

لقد شهدت المدينة نفسها وحياة سكانها (المصلاويين) تغيرات كبيرة أثناء احتلال داعش. فبعد سيطرة التنظيم على المدينة، أصدر في حزيران 2014، ما أسماه "صحيفة

المدينة" التي تنص على القوانين الناظمة للمناطق الخاضعة لسيطرته[23]. وخضع سكان الموصل طوال ثلاث سنوات (2014 - 2017)، للتفسير الأكثر تشدداً للشريعة الإسلامية. فقد ارتكبت جرائم دولية بحق المدنيين[24]، وصودرت ممتلكات، واختطف صحفيون وأُعدموا[25]، وأغلقت محطات تلفزة وصحف ووسائل إعلام أخرى[26]، وأغلقت مؤسسات للتعليم، ومُنعت النساء من العمل والدراسة في مهن ومجالات معينة[27]، وتعرضت المواقع الأثرية والتراثية والدينية لتدمير ممنهج[28].

من جهتها، ساهمت العملية العسكرية لتحرير المدينة من سيطرة تنظيم داعش في تغيير معالمها. فبين تشرين الأول 2016 وتموز 2017، ألحقت معركة تحرير الموصل، وهي عملية منسقة بين القوات العراقية وقوات التحالف، أضراراً بالغة في البنية التحتية وخسائر كبيرة في الأرواح. وأدت الضربات الجوية لقوات التحالف والمقاومة التي أبداها تنظيم داعش إلى تحويل جزءكبير من المدينة إلى أنقاض، ولحقت بالمدينة القديمة أكبر الأضرار[29]. وأشارت التقارير إلى مقتل نحو 9000 شخص في معركة تحرير الموصل[30]. وبحلول تموز 2017، نزح من المدينة أكثر من مليون مصلاوي جراء الاحتلال ومعارك التحرير[31].

## النازحون

منذ بدء الصراع مع تنظيم داعش في عام 2014، شهد العراق موجات عدة من النزوح والعودة، على إيقاع تكرار احتلال داعش للأراضي واستعادتها منه. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، أدى الصراع مع داعش إلى نزوح قرابة ستة ملايين عراقي؛ أي نحو 15 بالمئة من مجموع سكان العراق[32]. ومع أن التنظيم قد تعرض لهزيمة في المنطقة، لا يزال ملايين العراقيين مشردين خارج ديارهم، وحتى من عاد منهم فإن مستقبله غير مضمون. وتكشف مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح في العراق، عن وجود أكثر من 1.4 مليون نازح عراقي حتى تاريخ كتابة هذه السطور، في حين عاد 4.5 مليون نازح عراقي إلى مناطقهم الأصلية[33]. وفي الوقت نفسه، فإن أحدث الأرقام الصادرة عن مركز تنسيق الأزمات المشترك التابع لحكومة إقليم كردستان؛ وهو مؤسسة أنشأتها حكومة الإقليم لتقييم ورصد وإدارة أزمة النزوح في إقليم كردستان العراق، تكشف عن وجود أكثر من 787,000 نازح عراقي مقيم في مخيمات رسمية أو عند مجتمعات مضيفة في المنطقة، ومعظمهم في محافظة أربيل (354,524 نازح)[34]. وعموماً، يعكس النازحون في إقليم كردستان العراق التنوع الإثني والديني في شمال العراق: 40% عرب سنّة، 30% إيزيديون، 13% أكراد، 7% مسيحيون، 10% مزيج من الشيعة والتركمان والأقليات الإثنية والدينية الصغيرة الأخرى[35].

## العدالة والمساءلة بعد نظام صدام

قررت سلطة الائتلاف المؤقتة في عام 2003، إحالة مسؤولين كبار في نظام صدام إلى القضاء. وأنشأت لهذا الغرض محكمة خاصة، عرفت أولاً باسم المحكمة العراقية الخاصة ثم المحكمة الجنائية العراقية العليا، واختصت بالجرائم الدولية الكبرى التي ارتكبت بين 17 تموز 1968 (تاريخ استيلاء حزب البعث على السلطة في العراق)، و1 أيار 2003 (تاريخ سقوط حُكم حزب البعث). وحوكم أمامها صدام حسين وعشرات من مسؤولي نظامه الذين أدينوا بارتكاب جرائم دولية، بما فيها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية[36].

كانت المحكمة الجنائية العراقية العليا وهيئات العدالة الانتقالية الأخرى التي نشأت في ظل سلطة الائتلاف المؤقتة مرتجلة وسيئة التنفيذ منذ بداية تشكيلها. وحدّ كثيراً من نجاحها وتأثيرها انعدام الأمن بعد الغزو الأمريكي للبلاد، وأضعفتها فيما بعد ادعاءات عدم شرعيتها بسبب النفوذ الأمريكي[37]. إضافة إلى أن سلطة الائتلاف المؤقتة بالغت في الاعتماد على خبرة وتأثير المنفيين والمغتربين العراقيين في وضع أسس العدالة الانتقالية في بلد عادوا إليه للتو، وفشلت في معرفة آراء المجتمعات العراقية والمؤسسات المحلية المتضررة من النزاع لاستيعاب الاحتياجات والتحديات المحتملة بشكل أفضل، وتجاهلت الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى. وقد غذّت هذه الأخطاء عموماً الرأي القائل بعدم شرعية هيئات العدالة الانتقالية وبتحيزها[38]. ولأن هذه الهيئات اعتبرت شكلاً من التأديب الجماعي للبعثيين في البلاد، كان تقييمها يتم بمنظار طائفي إلى حد بعيد: فالسلطة الجديدة ولّدت شعوراً بالتمكين عند الشيعة، بينما شعر السنّة فجأة بأنهم مستهدفون ومهمشون بشكل خاص[39].

في عام 2005، أصدر صنّاع السياسات في العراق القانون رقم 13 الخاص بمكافحة الإرهاب، رداً على العدد الكبير غير المسبوق من الهجمات الإرهابية التي حدثت بعد عام 2003. لم يكن قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي في ذلك الوقت يغطي بشكل كافٍ جرائم الإرهاب، ولذلك كان ضرورياً وضع قانون جديد. وكُلفت المحكمة الجنائية المركزية (محكمة مكافحة الإرهاب)، التي أنشأتها سلطة الائتلاف المؤقتة في عام 2003 بتطبيق القانون الجديد، الذي تعرض للانتقاد بسبب تعريفه الغامض لمصطلح "الإرهاب"[40]. وعلى الرغم من الجدل الواسع الذي أثير حول قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005، فإنه لا يزال نافذاً ويُستخدم حالياً لمحاكمة أعضاء وأتباع الجماعات الإسلامية المتطرفة، بما فيها تنظيم داعش.

## العدالة والمساءلة بعد داعش

طلبت الحكومة العراقية في عام 2017 مساعدة الأمم المتحدة لمحاسبة تنظيم داعش على جرائمه، استجابة لمطالب السكان واعترافاً بقدرتها المحدودة على إجراء تحقيق شامل. وردّ مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 2379 بالإجماع، ونصّ على تشكيل فريق تحقيق مستقل يقوم بجمع وحفظ وتخزين الأدلة على جرائم التنظيم في العراق والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية[41]. كما أضيف إلى القرار عبارات محددة تراعي سيادة العراق وتمنح الحكومة العراقية دوراً رئيسياً في عملية التوثيق والتحقيق والملاحقة القضائية، لكنه لا ينص صراحة على ضرورة محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في العراق[42]. ولايزال جمع الأدلة مستمراً، وتتركز الجهود أساساً على (1) هجمات التنظيم ضد الإيزيديين في منطقة سنجار، (2) الجرائم التي ارتكبها في الموصل، (3) القتل الجماعي لطلاب القوة الجوية في قاعدة سبايكر في تكريت[43].

في الوقت نفسه، شكّلت حكومة إقليم كردستان إثر استقبالها ملايين النازحين العراقيين هيئة خاصة برئاسة قاضي تحقيق هي هيئة التحقيق وجمع الأدلة والمعالجة، بهدف جمع الأدلة على جرائم تنظيم داعش ضد الإيزيديين والأقليات الأخرى اعتباراً من 3 آب 2014 في منطقة سنجار وسهل نينوى[44]. وبما أن هذه الهيئة غير مخولة بصلاحيات الاعتقال أو الملاحقة القضائية، فإن مهمتها تقتصر على تقديم الأدلة ورفع القضايا أمام المحاكم الدولية. ورغم تزايد الأدلة على وقوع جرائم دولية، لا يزال الخلاف دائراً على المستويين الدولي والوطني بشأن تحديد المحاكم المخوّلة بالنظر في جرائم التنظيم. وقد وثّقت الهيئة حتى الآن أكثر من 2,500 حالة[45].

إن جهود التحقيق والتوثيق وملاحقة عناصر تنظيم داعش على جرائمهم لا تخلو من العيوب. فمثلاً، تقتصر مهمة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة على التحقيق في جرائم التنظيم في العراق، وتتجاهل انهاكات قد تكون ارتكبت من أطراف وجهات أخرى[46]، بينها ربما قوات الأمن العراقية أو وحدات الحشد الشعبي أو قوات البيشمركة أو قوات التحالف. ولا يغطي قانون العقوبات العراقي معظم الجرائم الدولية، كما أن تغطيته للعنف الجنسي والأشكال الأخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي محدودة جداً ولا تفي بالمعايير الدولية[47]. بالإضافة إلى ذلك، تجري المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب العراقية التي لا تميز بين المنتمين إلى التنظيم طوعاً وبين المنتمين قسراً، أو بين المحسوبين عليه بشك غير مباشر وبين من ارتكب الجرائم باسمه[48].

تشير الأدلة الواردة في الشهادات إلى أن محاكمات قضايا مكافحة الإرهاب هذه لا تستوفي المعايير القانونية الدولية. ففي حالات كثيرة، يَمثُل المدعى عليهم في هذه المحاكمات دون حضور المحامين أو العائلات أو الضحايا، ولا تستغرق المحاكمة أكثر من عشر دقائق[49]. ولا تتضح في مثل هذه الظروف طبيعة معايير الإثبات التي استخدمت لمحاكمة عناصر داعش المشتبه بهم، وكيف تمكن هؤلاء من الدفاع عن أنفسهم. واعتباراً من ربيع عام 2019، بدأت بعض محاكم مكافحة الإرهاب في العراق بتطبيق معايير إثبات أفضل، لكنها لا تُطبق في جميع المناطق، ولا تزال منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية تقدّم أدلة على اعترافات قسرية وتعذيب ومحاكمات سريعة[50]. وحسب تقديرات الأمم المتحدة، اعتقل نحو 55 ألف مقاتل من تنظيم داعش وعائلاتهم في العراق وسوريا، وهم يحملون جنسيات 50 دولة تقريباً[51].

الشكل 2: منطقة الدراسة وتوزع مواقع اختيار العينات

مناطق احتلها داعش في حزيران 2014 (تقريبية)

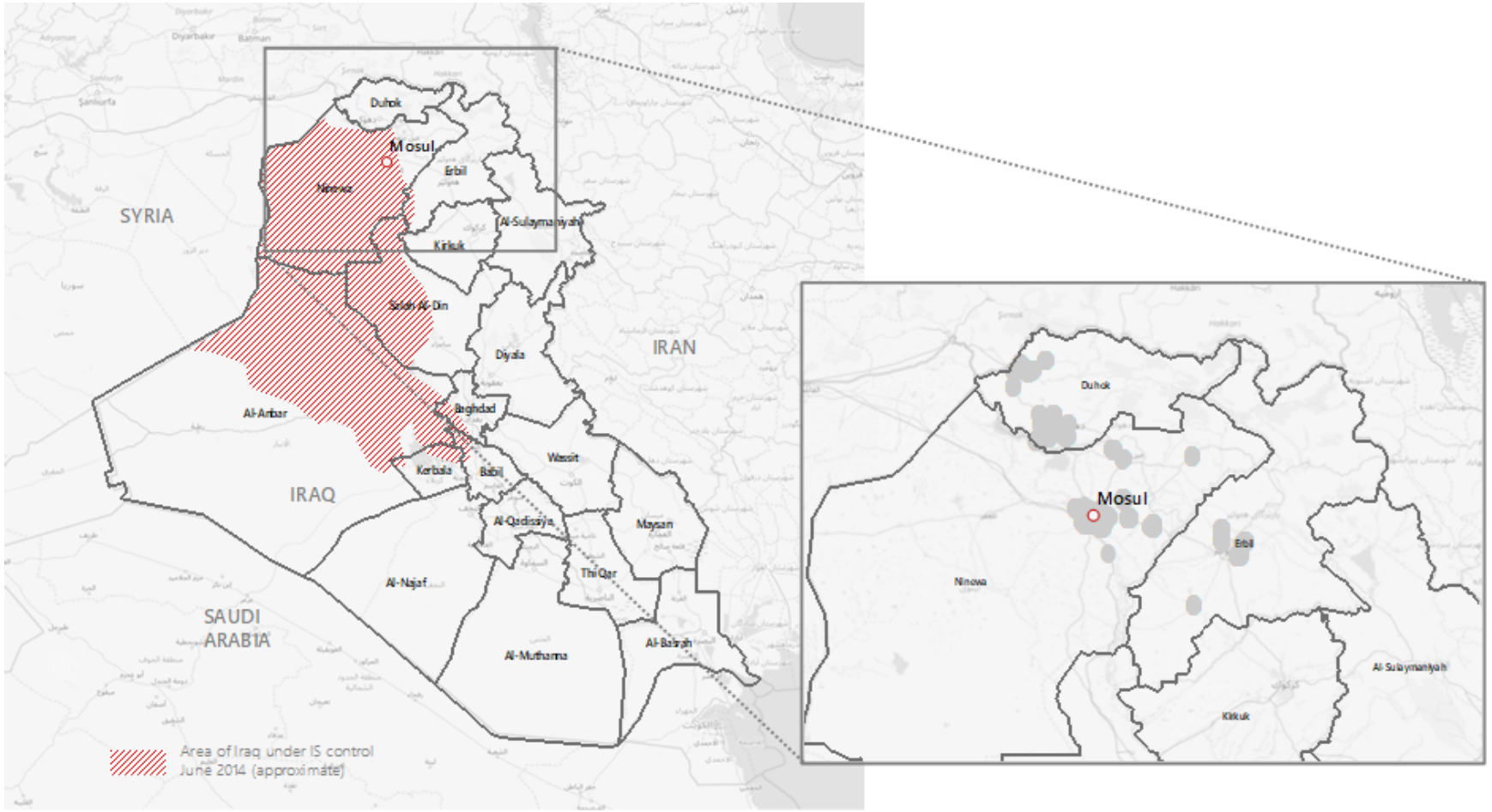

## الدراسة

### تصميم واختيار العينات

تتناول هذه الدراسة احتياجات المجتمعات المتضررة من النزاعات في شمال العراق وآرائها ومواقفها بشأن جهود بناء السلام والعدالة الانتقالية والعلاقات الإثنية والدينية بعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش. وركزت الدراسة بشكل خاص على مدينة الموصل والنازحين من محافظة نينوى الذين يقيمون حالياً داخل وخارج المخيمات في محافظات نينوى وأربيل ودهوك. وتتمحور الدراسة حول جمع بيانات دقيقة ذات صلة بالقضايا الواردة أدناه.

استخدمت هذه الدراسة منهجية متعددة الأساليب، تضمّنت إجراء مشاورات مع منظمات محلية ودولية، ومقابلات مع مصادر معلومات رئيسيين، وإجراء استبيان كمي قائم على السكان شمل 5,213 عراقياً بالغاً اختيروا عشوائياً. ونظراً لتنوع الجماعات الإثنية والدينية في شمال العراق واختلاف تجاربها مع تنظيم داعش، فقد صُمم هذا الاستبيان بحيث يقدّم نتائج تمثل التركيبة الإثنية والدينية لسكان المنطقة مُصنّفة حسب النوع الاجتماعي. لقد جُمعت البيانات في الفترة بين كانون الثاني وآذار 2019، وصُنفت ضمن أربع فئات سكانية رئيسية (انظر الشكل 3):

1) اختيار عشوائي للمقيمين في مدينة الموصل لتمثيل السكان حسب الأحياء (سكان الموصل).
2) اختيار عشوائي للمقيمين في ثلاث مناطق مجاورة للموصل، واستخدموا للمقارنة (سكان المناطق المجاورة للموصل).
3) النازحون من محافظة نينوى المقيمون في المخيمات (اختيار عشوائي للنازحين ضمن المخيمات في محافظات أربيل ودهوك ونينوى).
4) النازحون من محافظة نينوى غير المقيمين في المخيمات (النازحون خارج المخيمات)، اختيروا عشوائياً من قائمة المنظمة الدولية للهجرة لمواقع النازحين غير المقيمين في المخيمات في محافظتي أربيل ودهوك.

اختير المشاركون في الاستبيان بطريقة العينة العشوائية. وطرأت اختلافات طفيفة على عملية الاختيار تبعاً لمواقع الدراسة:

- سكان الموصل: اختيرت عشوائياً عشرة مجموعات لكل حي من الأحياء السبعة المأهولة في مدينة الموصل باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (حُددت مواقع المجموعات بواسطة إحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي). واستُخدمت هذه الإحداثيات لتحديد عناوين تقريبية بدلالة تقاطعات الشوارع أو المعالم الرئيسية. وبعد تحديد المواقع، اختار منظمو المقابلات عشوائياً واحداً من كل خمسة منازل. كان الهدف هو إجراء 24 مقابلة في كل موقع (12 رجلاً و12 امرأة)؛ أي 240 لكل

حي و1,680 لمدينة الموصل ككل. وبالمحصلة، أجريت 1,739 مقابلة في المدينة.

- سكان المناطق المجاورة للموصل: اختيرت عشوائياً عشرة مجموعات من ثلاث مناطق خارج الموصل (حُددت مواقع المجموعات بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي). وبعد تحديد المواقع، اختار منظمو المقابلات عشوائياً واحداً من كل خمسة منازل. وكان هدف اختيار العينة إجراء 24 مقابلة في كل موقع (12 رجلاً و12 امرأة)؛ أي 240 لكل منطقة، وإجمالي 720 مقابلة لهذه الفئة. بيد أن صغر مساحة المناطق المختارة أدى إلى نقص في حجم العينة التي اقتصرت فعلياً على 493 بالغاً اختيروا عشوائياً، لكنه مع ذلك عدد كاف لإجراء المقارنة المطلوبة.
- النازحون ضمن المخيمات: استخدمنا أحدث بيانات مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحديد 31 مخيماً يستقبل النازحين من محافظة نينوى. ثم اخترنا عشوائياً 15 مخيماً باستخدام طريقة العينة الاحتمالية التي تراعي حجم المخيم. ورُتبت هذه المخيمات في مجموعات. واختير عشوائياً فريق مقابلات لكل مجموعة لإجراء أربع مقابلات في اليوم على الأقل، بواقع 120 مقابلة لكل مخيم (60 للرجال و60 للنساء)، وإجمالي 1,800 مقابلة. وقد تعذّر إكمال المقابلات في اثنين من المخيمات بسبب وجود بعض عائلات عناصر تنظيم داعش، وما يترتب على ذلك من مخاطر أمنية على منظمي المقابلات. مما أدى إلى خفّض عدد المقابلات مع النازحين ضمن المخيمات إلى 1,575 مقابلة فقط.
- النازحون خارج المخيمات: استخدمنا عند الاستبيان (منتصف 2018) أحدث البيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة لتحديد قائمة من 10 نواحٍ يقيم فيها نازحون خارج المخيمات. واخترنا من هذه القائمة عشوائياً خمس نواحٍ، بما يتناسب مع حجم النازحين في كل ناحية. ثم اخترنا في كل ناحية عشوائياً ثلاثة أحياء ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنها تستضيف نازحين، بما يتناسب مع حجم النازحين. واخترنا في أحد الأقضية أربعة أحياء، نظراً لقلة عدد سكانها. وبعد تحديد المواقع، اختار منظمو المقابلات عشوائياً واحدة من كل خمس أسر، على ألّا تُحتسب العائلة التي لا تستضيف نازحين. كان الهدف هو إجراء 240 مقابلة في كل ناحية (120 للرجال و120 للنساء)، وإجمالي 1,200 مقابلة لهذه الفئة. لكن قلة عدد النازحين في النواحي فرض علينا اختيار عينات من تسعة أحياء إضافية، فأصبح الحجم النهائي للعينة 1,406 نازحين مقيمين خارج المخيمات.

الشكل 3: عينات مجموعات الدراسة

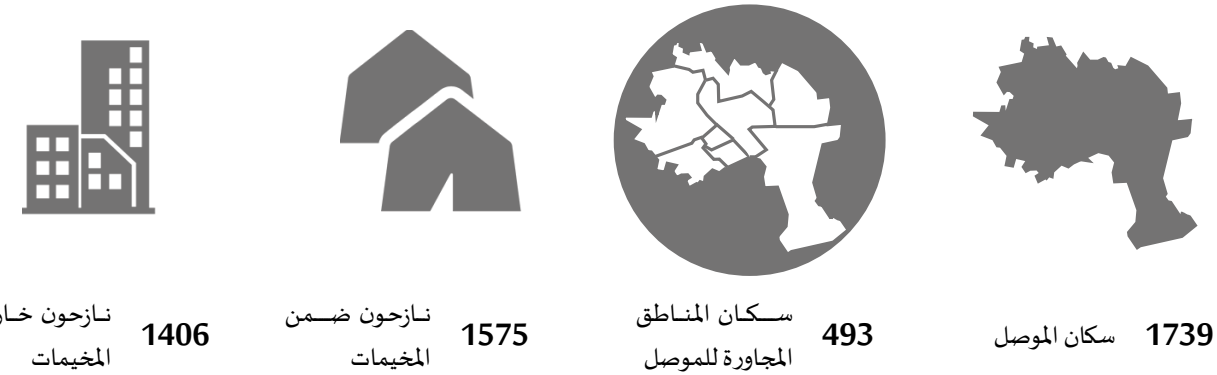


## أدوات المقابلات

صمّم فريق البحث وأعدّ استبياناً موحداً شبه منظم وصيغة موافقة على المشاركة باللغات الإنكليزية والعربية والكردية، بعد استشارة خبراء محليين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والحكومة والمؤسسات الأكاديمية، مثل جامعة الموصل. وتألّف الاستبيان من 14 قسماً:

(1) البيانات الديموغرافية ومستوى الدخل
(2) الأولويات والخدمات العاجلة
(3) الأمن
(4) التواصل
(5) السلام
(6) المساءلة
(7) العدالة
(8) الحقيقة
(9) القدرة على الصمود وتقدير الذات
(10) العلاقات المجتمعية
(11) الحُكم
(12) النزوح
(13) التعرض للعنف وآثاره
(14) اضطرابات ما بعد الصدمة

طُرحت على المشاركين في الاستبيان أسئلة مفتوحة ولم يقترح منظمو المقابلات الإجابات إلا في الأسئلة التي تتطلب استخدام سُلّم درجات (كمقياس ليكرت الذي يتدرّج من جيد جداً إلى سيئ جداً). أما في الأسئلة التي لا تتطلب سلّم درجات، فقد استخدم منظمو المقابلات في تصنيف الإجابات خيارات استندت إلى مقابلات تجريبية لكنهم لم يقرأوا تلك الخيارات للمشاركين. وهكذا فإنهم في الإجابات التي يصعب تصنيفها بدقة، استخدموا أسئلة مفتوحة معدة سلفاً. وقبل بدء عملية جمع البيانات، جرى التحقق من صحة الأدوات المستخدمة في الدراسة بواسطة استبيانات تجريبية لضمان دقة الترجمة ووضوح الأسئلة والأجوبة، وكذلك مراعاتها لحساسية النزاعات والحساسيات الثقافية.

بعد ذلك جرت برمجة الاستبيان على الأجهزة اللوحية نيكسوس 7 (Nexus 7) باستخدام برنامج كوبو تولبوكس (Kobo Toolbox)، وهي أداة مجانية تستخدم مصادر مفتوحة لإدارة وجمع البيانات أعدّها الباحثان الرئيسيان د. باتريك فينك ود. فيونغ فام. وبواسطة هذه الأجهزة اللوحية استطاع منظمو المقابلات جمع البيانات بشكل أسرع، كما ساهمت أنظمة التحقق والوقاية المدمجة فيها في الحد من مخاطر إدخال قيم خاطئة وضمنت عدم إغفال أي سؤال، الأمر الذي وفّر بيانات عالية الجودة.

## جمع البيانات

جُمعت البيانات خلال تسعة أسابيع (من 24 كانون الثاني 2019 إلى 31 آذار 2019). وكُلّفت ثلاثة فرق بتنفيذ الدراسة، وتألف كل فريق من قائد وفرق فرعية لمنظمي المقابلات من الذكور والإناث، تحت إشراف الباحثين الرئيسيين والمشرفين على الدراسة. وكان منظمو المقابلات طلاباً من جامعتي الموصل ودهوك أو اختصاصيين ذوي خبرة في الأبحاث. ووُزعت الفرق حسب مكان الإقامة في محافظات نينوى وأربيل ودهوك. وقبل البد بجمع البيانات، طُلب من منظمي المقابلات اتباع ورشة تدريب لمدة خمسة أيام، قام خلالها الدكتور فينك بشرح أهداف ومحتوى الدراسة، وأساليب الاستبيان والمقابلات، واستخدام الأجهزة اللوحية لجمع البيانات الرقمية، واستكشاف الأخطاء وإصلاحها وطرق حلّ المشاكل الفنية المحتملة. وتضمنت الورشة إجراء مقابلات وهمية، واختُتمت بإجراء اختبار تجريبي مع أفراد اختيروا عشوائياً من خارج مواقع العينة.

طُلب من الباحثين إجراء أربع مقابلات يومياً في جميع مواقع الدراسة. وقد أجريت المقابلات بشكل شخصي ودون الإفصاح عن الأسماء وفي أماكن سرية. ولم يكن لمنظمي المقابلات أي اتصال مسبق مع المشاركين قبل إجراء المقابلات. وفي نهاية كل يوم من مرحلة جمع البيانات، كانت البيانات تدخل بشكل متزامن إلى خادم (سيرفر) مركزي مشفّر، حتى يستطيع الباحثان الرئيسيان والمشرفون على الدراسة رصد البيانات لإجراء الاستكمالات اللازمة ومراقبة الاتساق وتحديد الإنزياحات. وعند ظهور أي مشاكل أثناء تدقيق الجودة، كان الباحثون الرئيسون والمشرفون على الدراسة يناقشونها مع منظمي المقابلات قبل بدء جمع البيانات في اليوم التالي. وبعد الانتهاء من جمع البيانات،

نقلت قاعدة البيانات إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية من أجل تحليل البيانات. وقد عُدّلت النتائج بما يتوافق مع التصميم المعقد للعينة، وجرى تثقيل القيم من أجل تصحيح التوزيع الطبقي غير المتكافئ والاحتمالات غير المتساوية في الاختيار وصولاً الى مستوى الأسرة.

## القيود

كما هو الحال في بحوث العلوم الاجتماعية الأخرى، علينا الإقرار ببعض قيود هذه الدراسة.

أولاً، صُممت عينة الدراسة ووُضعت بحيث تمثل بدقة السكان البالغين المتضررين بشكل مباشر من الصراع مع تنظيم داعش في شمال العراق، مما أوصل حجمها إلى 5,213 مشاركاً. وقد رفض بعض الأشخاص المختارين إجراء المقابلات أو تعذر عليهم ذلك، بسبب ضيق الوقت وحالة الملل من مشاركات في استبيانات إنسانية سابقة وأسباب أخرى. بالإضافة إلى ذلك، واجه منظمو المقابلات صعوبات في استكمال المقابلات مع النازحين في مخيمات جنوب الموصل التي نُقلت إليها عائلات عناصر من تنظيم داعش. فلأن هذه العائلات محسوبة على التنظيم، عبّر المنظمون عن عدم ارتياحهم وأبدوا مخاوف بشأن سلامتهم الشخصية، مما قد ينعكس على نزاهة النتائج ودقتها. ورغم عدم معرفة كيف ستختلف إجابات هؤلاء الأفراد عن إجابات أفراد العينة، فقد صُمم منهج اختيار العينات بحيث يُقلل أي انحرافات أو انحيازات محتملة. ونتائج الدراسة تمثل آراء السكان البالغين عند إجراء المسح، والآراء قد تكون عرضة للتغير مع مرور الوقت.

ثانياً، اعتمدت الدراسة طريقة الإبلاغ الذاتي في جمع البيانات. ولذلك فإن عوامل عديدة قد تؤثر على جودة ومصداقية البيانات، مثل عدم دقة تذكر الأحداث السابقة، أو عدم فهم أو استيعاب الأسئلة و/أو المفاهيم، أو حالة التفاعل مع منظمي المقابلات بسبب الطبيعة الحساسة لبعض الأسئلة، أو تعمد الكذب (لتجنب الإجابات المحرجة اجتماعياً مثلاً). ونظراً لوجود بعض النازحين على أراضي إقليم كردستان، وكون بعض المشاركين هم من الأكراد أصلاً، فإن إجاباتهم على الأسئلة المتعلقة بحكومة كردستان أو البيشمركة عرضة للتأثر بهذا النمط من التحيز الرغبوي الاجتماعي. لقد قلّلنا هذه المخاطر من خلال الإعداد المتأني للاستبيان واعتماد آلية تكرار تضمن وضوح الأسئلة تماماً وتحُدّ من احتمالات التحيز.

## لمحة عن المشاركين

تضمنت الدراسة، حسب تصميمها، مشاركة متساوية بين الرجال والنساء في جميع الفئات. وشكّل المتزوجون ثلاثة أرباع المشاركين (74%) من النازحين ضمن المخيمات، و(77%) من المقيمين خارجها، و(74%) من سكان المناطق المجاورة للموصل. بينما كانت نسبة المتزوجين أقل لدى المشاركين من سكان الموصل (69%). وتراوح متوسط عمر المشاركين بين 36 و39 عاماً حسب المجموعة: متوسط أعمار المشاركين من النازحين ضمن المخيمات أقل من متوسط أعمار المشاركين في الفئات الأخرى. وكان معدل معرفة القراءة والكتابة بين النازحين أقل من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها. فقد ذكر ثلث النازحين ضمن المخيمات (32%) أنهم لم يتلقوا أي تعليم رسمي، مقابل 21% من النازحين خارج المخيمات و8% من سكان الموصل و7% من سكان المناطق المجاورة للموصل. كما ليس مستغرباً أن تكون نسبة البطالة عند النازحين، ولا سيما ضمن المخيمات (29%) وحتى خارجها (15%)، أكثر من سكان الموصل (8%) وسكان المناطق المجاورة للموصل (7%).

شهدت التركيبة الدينية للعينة اختلافات مهمة تبعاً لموقع الدراسة. حيث شكّل المسلمون السنّة معظم أفراد عينة سكان الموصل (60%)، بينما عرّف 37% عن أنفسهم بأنهم مسلمون فقط دون تحديد طائفتهم. وازداد تنوع هذه التركيبة بين سكان المناطق المجاورة للموصل، الذين قال 34% منهم إنهم إيزيديون، و24% مسيحيون، و20% مسلمون شيعة، و6% مسلمون سنّة، وعرّف الباقون (16%) عن أنفسهم بأنهم مسلمون دون تحديد طائفتهم.

وبالمقابل، شكّل الإيزيديون نصف عينة النازحين ضمن المخيمات (50%)، والسنّة (38%)، والمسلمون (دون تحديد طائفتهم) معظم ما تبقى (10%). أما عينة النازحين المقيمين خارج المخيمات، ولاسيما في المناطق الحضرية، فقد شكّل الإيزيديون والمسلمون السنّة ثلثيها (33% و32% على التوالي)، والمسيحيون والمسلمون (دون تحديد طائفتهم) 19% و15% على التوالي. وشكّل المسلمون الشيعة 1% من النازحين ضمن المخيمات، و1% من النازحين خارج المخيمات.

الشكل 4: لمحة عن المشاركين

| سكان الموصل | | |
|---|---|---|
| النوع الاجتماعي: | %50 | نساء |
| متوسط العمر: | 38.2 | عاماً |
| الحالة الاجتماعية: | %67 | متزوجون |
| مستوى التعليم: | %8 | غير متعلمين |
| | %13 | محو أمية |
| التوظيف: | %8 | عاطلون عن العمل |
| الديانة: | %60 | مسلمون سنّة |
| | %37 | مسلمون |
| | %3 | مسلمون شيعة |

| سكان المناطق المجاورة للموصل | | |
|---|---|---|
| النوع الاجتماعي: | %50 | نساء |
| متوسط العمر: | 39.2 | عاماً |
| الحالة الاجتماعية: | %74 | متزوجون |
| مستوى التعليم: | %7 | غير متعلم |
| | %6 | محو أمية |
| التوظيف: | %7 | عاطلون عن العمل |
| الديانة: | %34 | إيزيديون |
| | %24 | مسيحيون |
| | %20 | مسلمون شيعة |
| | %16 | مسلمون |
| | %6 | مسلمون سنّة |

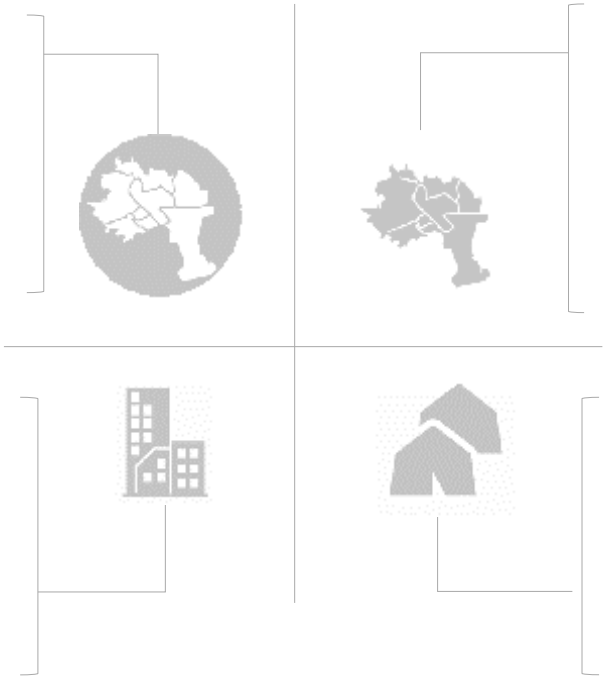

| النازحون ضمن المخيمات | | |
|---|---|---|
| النوع الاجتماعي: | %50 | نساء |
| متوسط العمر: | 35.6 | عاماً |
| الحالة الاجتماعية: | %74 | متزوجون |
| مستوى التعليم: | %32 | غير متعلمين |
| | %37 | محو أمية |
| التوظيف: | %29 | عاطلون عن العمل |
| الديانة: | %50 | إيزيديون |
| | %38 | مسلمون سنّة |
| | %10 | مسلمون |
| | %1 | مسلمون شيعة |

| النازحون خارج المخيمات | | |
|---|---|---|
| النوع الاجتماعي: | %50 | نساء |
| متوسط العمر: | 38,1 | عاماً |
| الحالة الاجتماعية: | %77 | متزوجون |
| مستوى التعليم: | %21 | غير متعلمين |
| | %25 | محو أمية |
| التوظيف: | %15 | عاطلون عن العمل |
| الديانة: | %33 | إيزيديون |
| | %32 | مسلمون سنّة |
| | %19 | مسيحيون |
| | %15 | مسلمون |
| | %1 | مسلمون شيعة |

# نتائج الدراسة

## الأولويات:

حدّد المشاركون الأمن وسبل العيش وتلبية الاحتياجات الأساسية بوصفها أولويات لهم، لكنهم عبّروا أيضاً عن رغبة قوية بالمساءلة وكشف الحقيقة.

### الأولويات والمساءلة

عند السؤال عن الأولويات الحالية، تصدّرت الحاجة إلى تحسين الوضع الأمني ثم توفير الوظائف وفرص العمل اهتمامات المشاركين في جميع الفئات التي شملها المسح، باستثناء فئة سكان الموصل الذين وضعوا توفير الوظائف وفرص العمل (56%) قبل تحسين الوضع الأمني (45%). وشكّلت تلبية الخدمات الأساسية ثالث اهتمامات جميع الفئات، باستثناء النازحين ضمن المخيمات الذين وضعوا عودة النازحين إلى ديارهم (41%) قبل تلبية الخدمات الأساسية (34%). وأيد النازحون عموماً العودة إلى ديارهم أكثر من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها. وركّز المشاركون على أولوية تلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية، مثل إعادة الإعمار والتعليم والحصول على الرعاية الصحية، إلا أن قلة منهم اعتبرت بناء السلام أو مكافحة الفساد أو سيادة القانون أو العدالة أو التخلص من الطائفية اهتماماً رئيسياً لها. ويعدّ تسلسل الاحتياجات هذا أمراً طبيعياً في حالة النزاعات وما بعدها، لكنه لا يعني عدم الاهتمام بالعدالة. وفي الواقع، أظهر جميع المشاركين رغبة قوية بالمساءلة. فالغالبية العظمى منهم تعتقد أن محاسبة المسؤولين عن العنف، بمن فيهم عناصر تنظيم داعش العاديين، مهمة للغاية أو مهمة جداً.

برز التركيز على الأمن عند السؤال عمّا يجب فعله (إن وجد) تجاه الإيزيديين والأقليات الأخرى. وقد أشار معظم المشاركين إلى تحسين الوضع الأمني (76% من النازحين ضمن المخيمات، 80% من النازحين خارج المخيمات، 73% من سكان الموصل، 74% من سكان المناطق المجاورة للموصل). وتلا ذلك، تلبية الخدمات (30% من النازحين ضمن المخيمات، 33% من النازحين خارج المخيمات، 25% من سكان الموصل، 27% من سكان المناطق المجاورة للموصل)، وإعادة الإعمار (36% من النازحين ضمن المخيمات، 37% من النازحين خارج المخيمات، 25% من سكان الموصل، 26% من سكان المناطق المجاورة للموصل).

## كشف الحقيقة

كما اعتُبر كشف الحقيقة قضية مهمة في المجتمعات المتضررة، بغض النظر عن تركيبتها الديموغرافية أو الإثنية والدينية. يعتقد معظم النازحين وسكان الموصل والمناطق المجاورة لها أن معرفة حقيقة ما حصل في العراق مهم جداً أو مهم للغاية (94% من النازحين ضمن المخيمات، 97% من النازحين خارج المخيمات، 91% من سكان الموصل، 94% من سكان المناطق المجاورة للموصل). لكن معظم المشاركين لم يسمعوا بلجان تقصي الحقائق من قبل. وبعد سماع شرح مختصر ومحايد عن هذه اللجان، قال معظمهم إن مثل هذه اللجان تفي بالغرض. ومع ذلك، برز فرق كبير بين النازحين وسكان الموصل والمناطق المجاورة لها: قال "نعم" 87% من النازحين ضمن المخيمات و96% من النازحين خارج المخيمات، بينما قال "نعم" فقط 70% من سكان الموصل و66% من سكان المناطق المجاورة لها. وكان اهتمام الأقليات الدينية بتشكيل لجان تقصي حقائق أكبر قليلاً (89% من الإيزيديين، 86% من المسيحيين، 80% من المسلمين السنّة، 73% من المسلمين دون تحديد طائفتهم، 67% من المسلمين الشيعة).

الشكل 5: الأولويات وأهمية الحقيقة والمساءلة

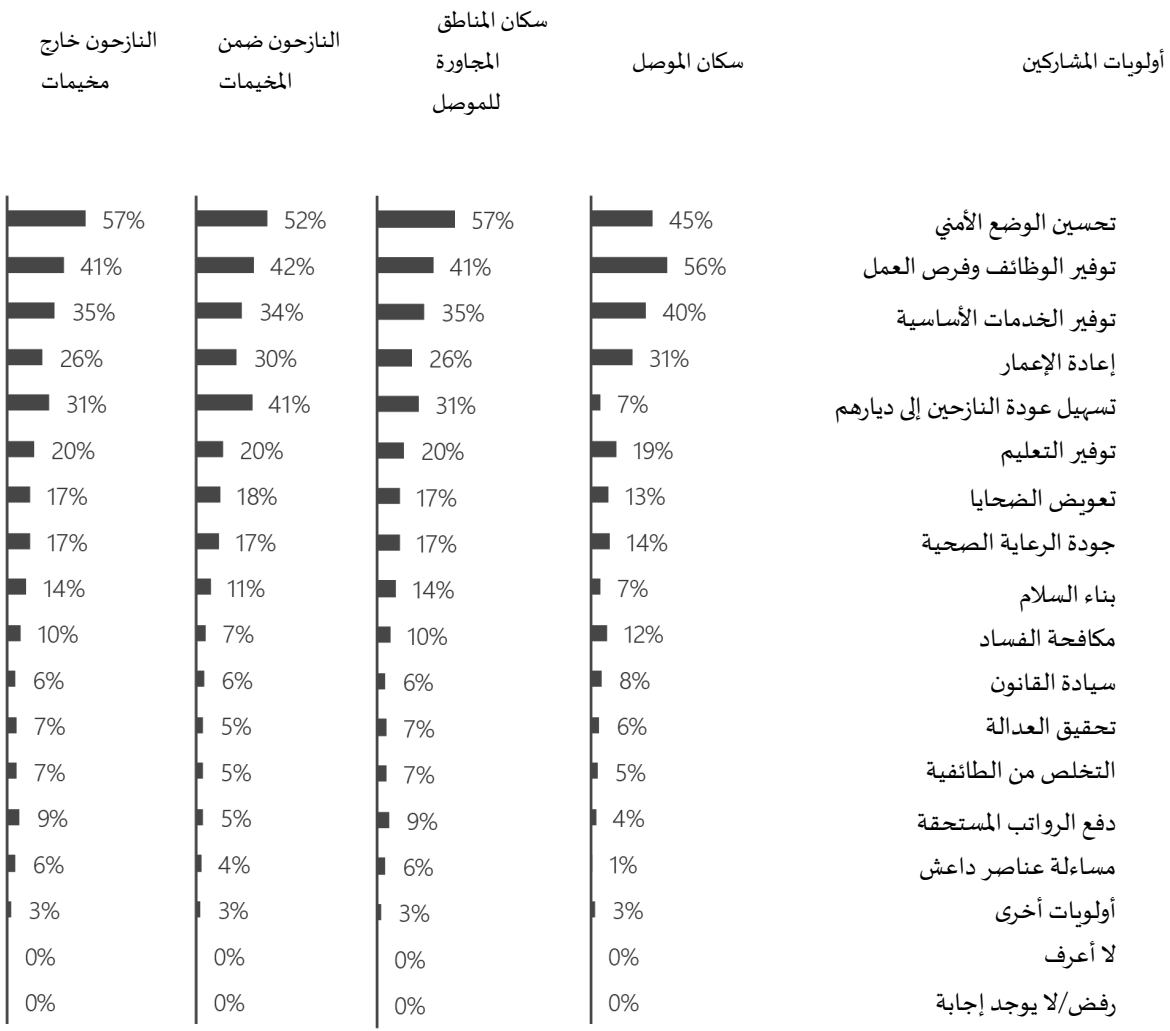


مساءلة المسؤولين عن العنف (% مهم جداً - مهم للغاية)

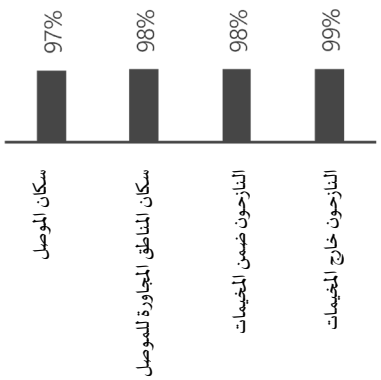


معرفة حقيقة ما حصل في العراق (% مهم جداً - مهم للغاية)

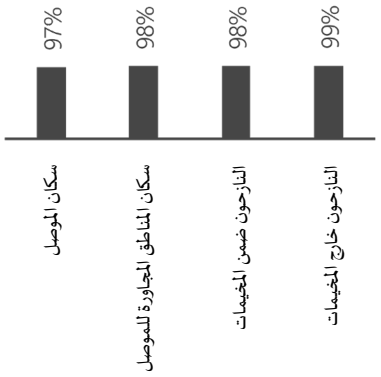

الشكل 6: تأييد لجان تقصي الحقائق

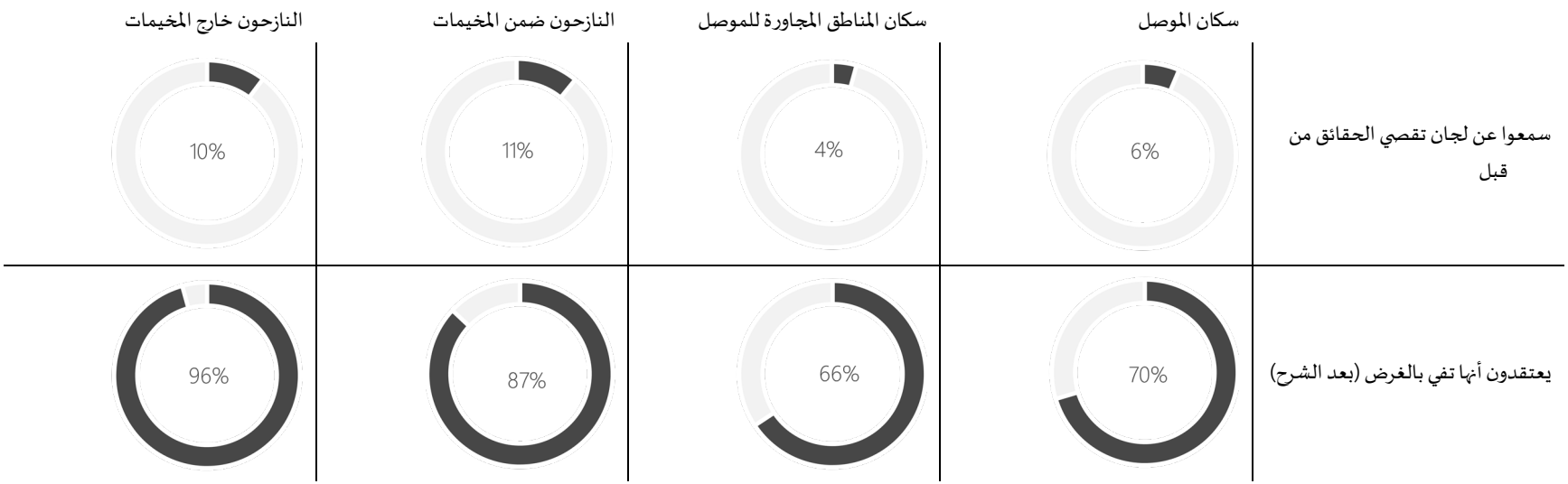


## إجراءات من أجل الناجين

بعد تحديد الأولويات العامة، طرح الاستبيان سؤالاً مفتوحاً عمّا يجب فعله من أجل الضحايا (إن تعين فعل شيء). أكدت الغالبية العظمى من المشاركين على ضرورة دفع التعويضات وجبر الضرر (76% من النازحين ضمن المخيمات وخارجها، 93% من سكان الموصل، 87% من سكان المناطق المجاورة للموصل). كما ذكر أغلبهم تحسين الوضع الأمني وتلبية الخدمات الأساسية، مما عكس الأولويات العامة للسكان. وأعرب النازحون عن اهتمام أكبر بتحسين الوضع الأمني في إطار إجراءات خدمة الضحايا، بما يعكس على الأرجح حاجتهم لتحسين الأمن قبل عودتهم إلى ديارهم. فقد ذكر ذلك 47% من النازحين ضمن المخيمات و51% من النازحين خارج مخيمات، بينما ذكره فقط 16% من سكان الموصل و20% من سكان المناطق المجاورة للموصل. ولم يهتم بمحاسبة الجناة إلا 16% من النازحين ضمن المخيمات و22% من النازحين خارج المخيمات و10% من سكان الموصل و12% من سكان المناطق المجاورة للموصل.

الشـــكل 7: إجراءات من أجل الضحايا

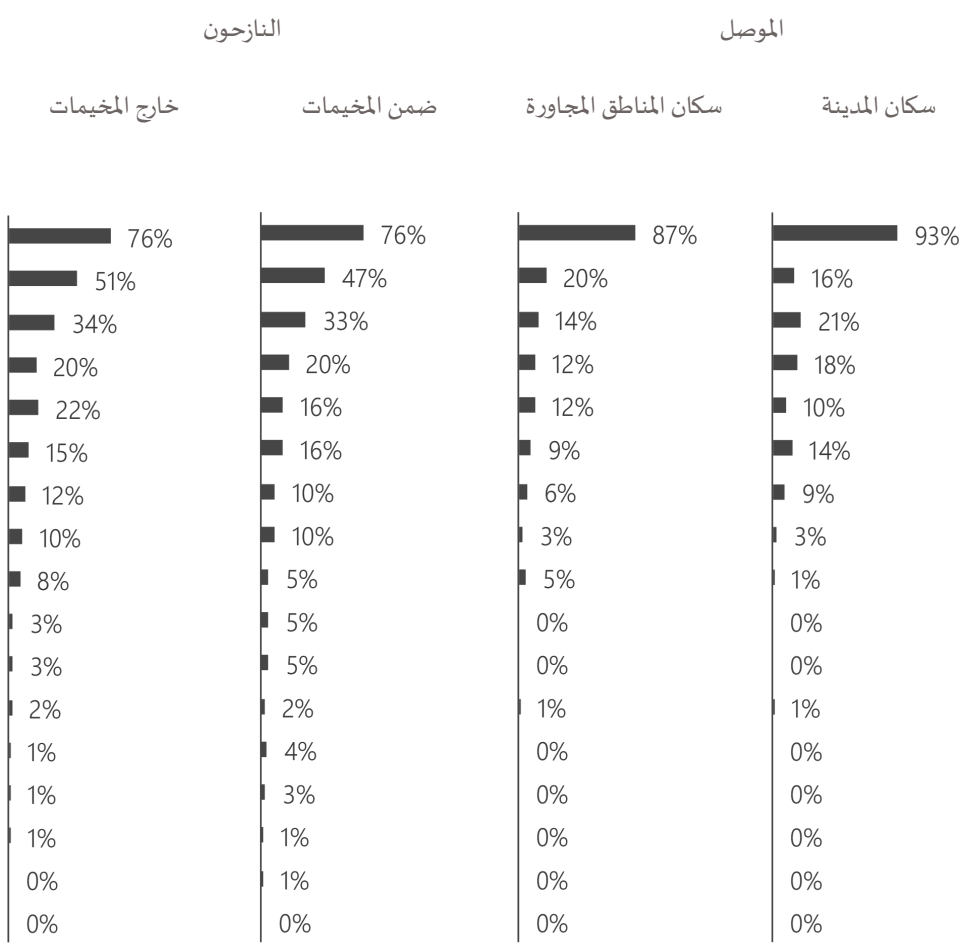

## المساءلة:

يعتقد المشاركون بضرورة مساءلة جميع عناصر تنظيم داعش ومعاقبتهم في النهاية، بمن فيهم الأنصار، وكذلك المسؤولين الحكوميين الذين ساهموا في صعود التنظيم، وألا يقتصر ذلك على المسؤولين البارزين عن العنف.

### مساءلة واسعة

كما ذكر سابقاً، أيد المشاركون بقوة تطبيق إجراءات المساءلة. وعند سؤالهم عمّن يجب محاسبته بالتحديد، أظهروا رغبة قوية في محاسبة المسؤولين والعناصر العاديين في تنظيم داعش، وأشار 73% من النازحين ضمن المخيمات و79% من النازحين خارج المخيمات و54% من سكان الموصل و48% من سكان المناطق المجاورة للموصل إلى ضرورة خضوع "جميع عناصر داعش" للمساءلة. وعبّرت أغلبية ساحقة من المشاركين عن رغبتها بعدم اقتصار المساءلة فقط على الجرائم التي ارتكبها كبار قادة التنظيم.

في حين أيد النازحون ضرورة مساءلة جميع عناصر تنظيم داعش بنسب أكبر من تأييد سكان الموصل والمناطق المجاورة لها، فقد أيد الأخيرون ضرورة مساءلة المسؤولين السياسيين في الدولة على أدوارهم في إثارة النزاع بنسب أكبر من تأييد النازحين. وأشار نصفهم (50% من سكان الموصل و49% من سكان المناطق المجاورة للموصل) إلى ضرورة محاسبة المسؤولين السياسيين في الدولة، مقابل ثلث النازحين (35% من النازحين ضمن المخيمات و32% من النازحين خارج المخيمات). وبالمقابل، أيد النازحون ضرورة محاسبة جميع أنصار تنظيم داعش بنسب أكبر من تأييد سكان الموصل والمناطق المجاورة لها. وربما يعود هذا الفرق إلى التركيبة الدينية لسكان الموصل والمناطق المجاورة لها وقربها من داعش مقارنة بالنازحين؛ إذ أشار نحو 13% من المشاركين السنّة الذين يمثلون 60% من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها إلى "محاسبة جميع الأنصار"، مقارنة مع 22% من الإيزيديين الذين يمثلون 50% من النازحين ضمن المخيمات.

وإزاء هذا الطلب الواسع على المساءلة، لم يبد رغبة بإصدار عفو عام أو خاص سوى عدد محدود من المشاركين. وكان سكان الموصل والمناطق المجاورة لها أقل مرونة من النازحين في تأييد إصدار عفو: أشار 53% من سكان الموصل و67% من سكان المناطق المجاورة للموصل إلى ضرورة عدم إصدار عفو عن أحد، مقابل 41% من النازحين ضمن المخيمات و44% من النازحين خارج المخيمات. بينما أبدى النازحون ميلاً أكبر من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها إلى إصدار عفو عام أو خاص بشروط معينة (28% من النازحين ضمن المخيمات و36% من النازحين خارج المخيمات و12% من سكان الموصل و7% من سكان المناطق المجاورة للموصل).

لم يُظهر المشاركون عموماً أي رغبة في إصدار عفو عام أو خاص عن زعماء داعش أو مقاتليه أو قادته أو حتى عن عناصره وأنصاره العاديين. وفي الواقع، ساد الاعتقاد

بضرورة أن يطال العفو العام والخاص من أُرغم على العمل لصالح داعش، وعائلات عناصره غير المنتسبة للتنظيم، ومن لم يشارك في العنف، والأطفال (دون سن 18 عاماً). وفي جميع هذه الحالات، أيد النازحون ضرورة حصول هؤلاء الأشخاص على عفو عام أو خاص بنسب أكبر من تأييد سكان الموصل والمناطق المجاورة لها. وهذا الفرق نابع جزئياً من واقع أن سكان الموصل خضعوا لاحتلال الدولة الإسلامية، وعايشوا النزاع بشكل يختلف كثيراً عن النازحين الذين فرّ معظمهم إلى إقليم كردستان العراق، حيث عاشوا بأمان نسبي وتخلصوا من تعسف قوانين داعش.

الشـــكل 8: من يجـب أن يخضع للمساءلة؟




مساءلة عناصر داعش العاديين
(% مهم جدا - مهم للغاية)




الاكتفاء بمساءلة كبار مسؤولي داعش (% نعم)

الشكل9: العفو العام أو الخاص

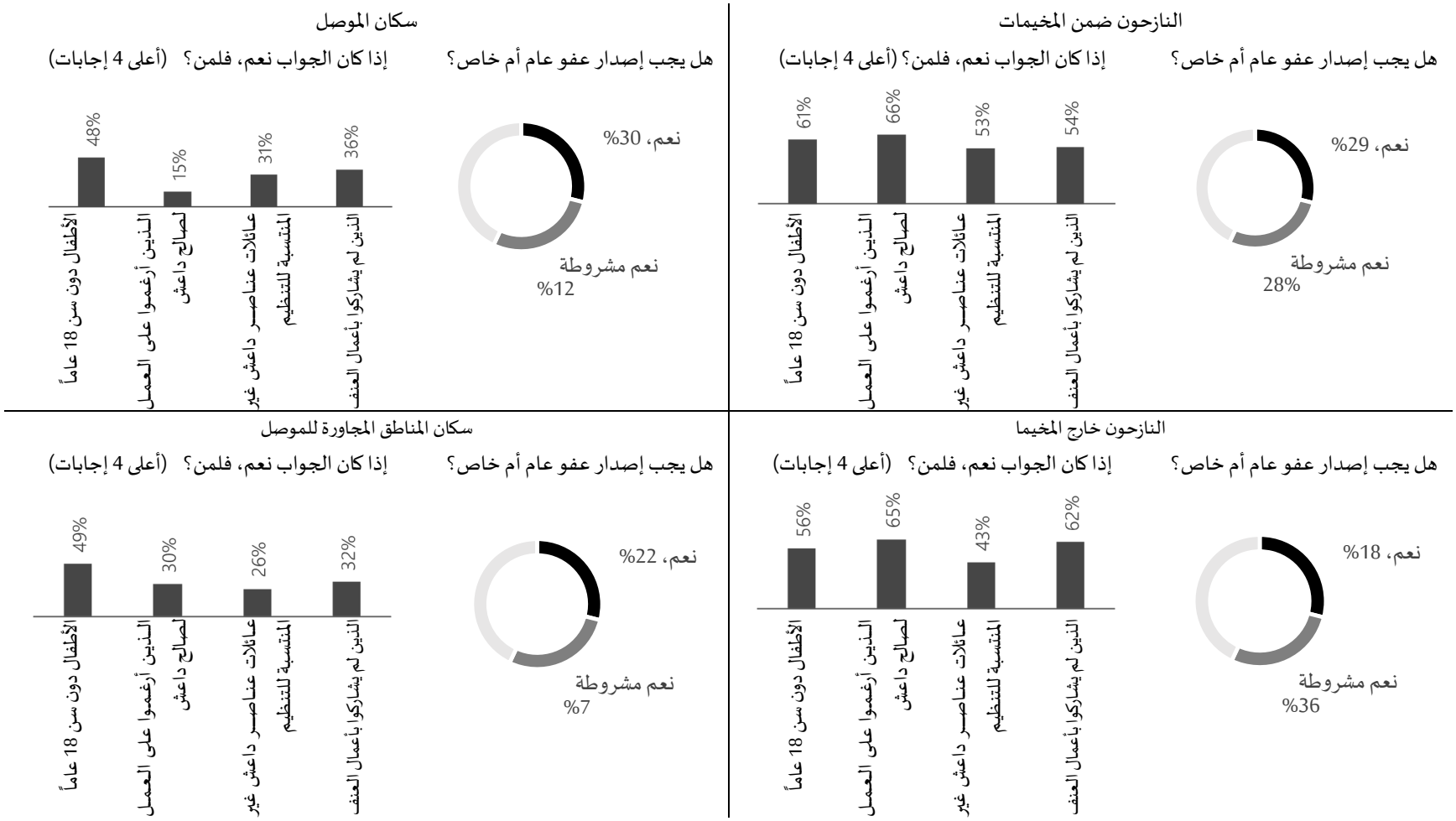

## مرتكبو جرائم العنف الجنسي والجندري

رغم أن هذا الموضوع يتطلب إجراء المزيد من التحقيقات نظراً للانتشار الواسع للاغتصاب والاستعباد الجنسي والزواج القسري والأشكال الأخرى من الانتهاكات التي حدثت أثناء النزاع، ترى الأغلبية (78% من النازحين ضمن المخيمات، و78% من النازحين خارج المخيمات، و68% من سكان الموصل، و69% من سكان المناطق المجاورة للموصل) ضرورة فصل محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي عن مرتكبي الجرائم الأخرى.

الشكل 10: هل يجب فصل محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي عن مرتكبي الجرائم الأخرى؟ (% نعم)

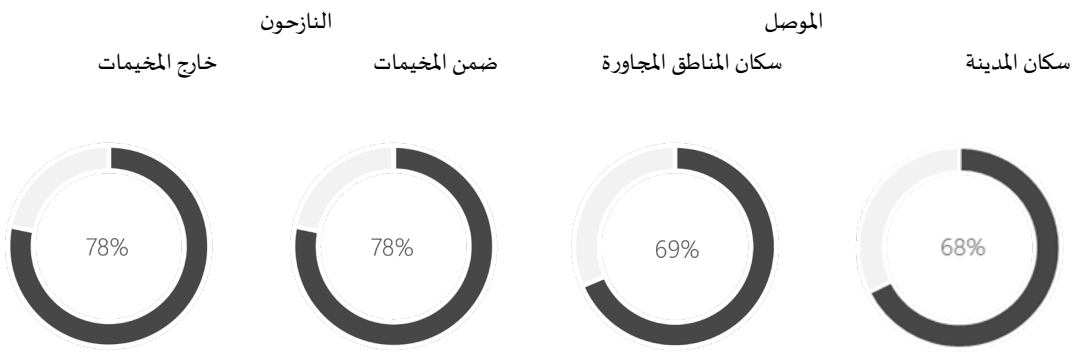

كما ورد أعلاه، عبّر نحو ثلث النازحين وقرابة نصف سكان الموصل والمناطق المجاورة لها عن ضرورة محاسبة المسؤولين السياسيين في الدولة عن أعمال العنف. ويعكس ذلك تصورات المشاركين عن مسؤولية سياسات الحكومة والفساد المستشري عن العنف، جزئياً على الأقل. فعند سؤال المشاركين عن العوامل التي ساهمت بأكبر دور في ظهور تنظيم داعش، رجّح معظم إجابات الفئات سياسات الحكومة السابقة والفساد. وبالمقارنة، رجّح سكان الموصل سياسات الحكومة السابقة كعامل رئيسي في نشوء تنظيم داعش وصعوده (63%)، أكثر من الفئات الأخرى التي شملها المسح. كما رجّح سكان الموصل وسكان المناطق المجاورة لها تبعات الفساد كعامل رئيسي (38% و42% على التوالي)، أكثر من النازحين. ومع أن سردية صعود تنظيم داعش وقوته ركّزت غالباً على التفسير الراديكالي للشريعة الإسلامية وتطبيقه الوحشي، فإن المشاركين عموماً لم يربطوا صعوده بوجود الأيديولوجيات والجماعات الراديكالية، بل أكدوا على قضايا ذات طابع سياسي، مثل سياسات الحكومة السابقة والفساد وتدخل الحكومات الأجنبية ونفوذها في الشأن العراقي، إضافة إلى الأحزاب السياسية. وفي الوقت نفسه، تعتقد غالبية المشاركين أن التعويضات/جبر الضرر لضحايا داعش تقع على عاتق الحكومة العراقية (النازحون ضمن المخيمات 79%، النازحون خارج المخيمات 81%، سكان الموصل 90%، سكان المناطق المجاورة للموصل 88%).

الشكل 11: مساءلة الحكومة

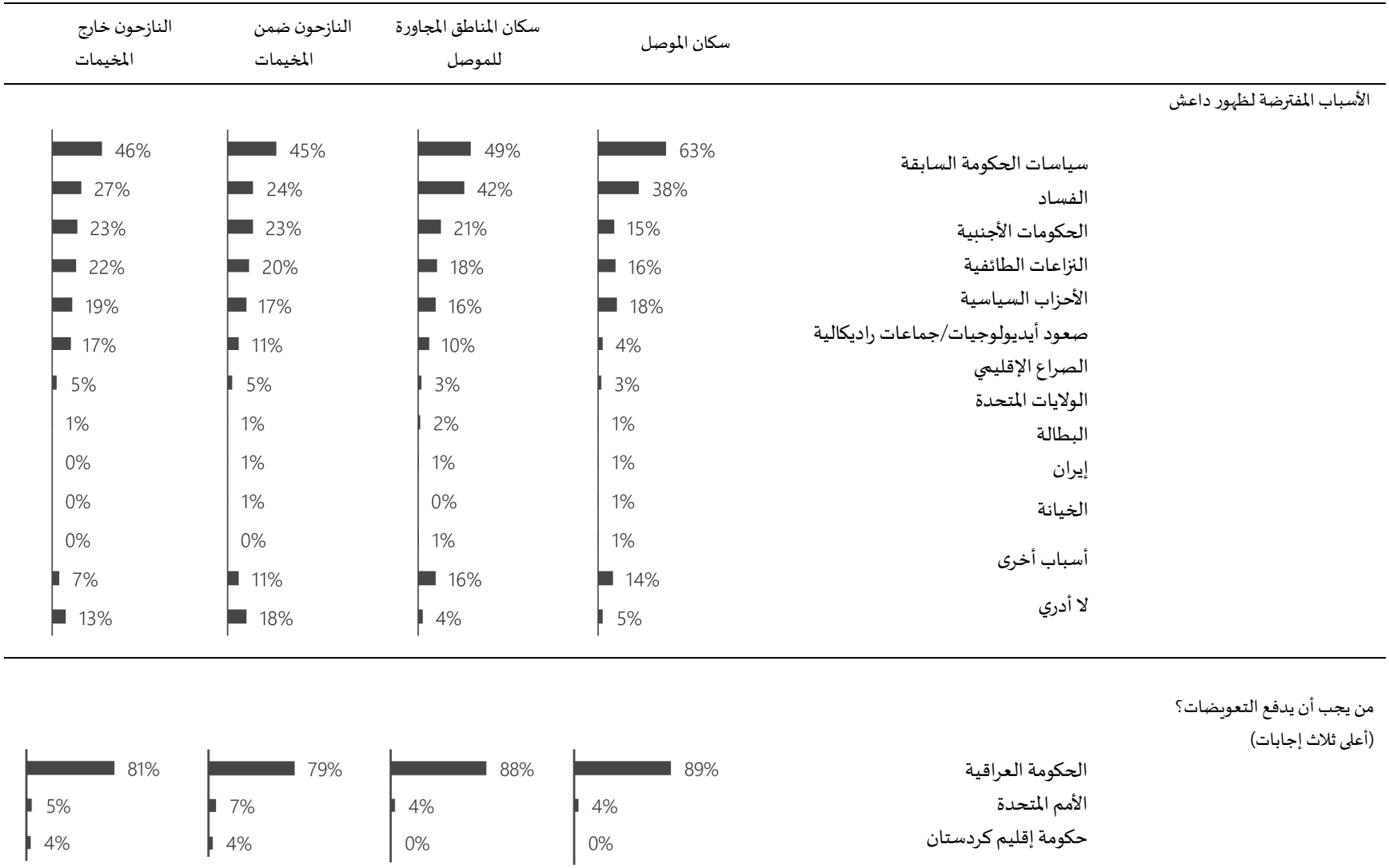

## عائلات عناصر تنظيم داعش

يثير التساؤل عن كيفية التعامل مع عائلات عناصر تنظيم داعش، موضوعاً معقداً وحساساً في العراق. فالتقارير الواردة حتى أيلول 2019 تشير إلى وجود أكثر من 370,000 محتجز من أفرادها في مخيمات للنازحين في عزلة عن بقية سكان العراق[lii]. ولم تتمكن هذه العائلات من العودة إلى ديارها، وهي لا تمتلك غالباً الوثائق المدنية الأساسية اللازمة للتنقل بحرية وتلقي سلع وخدمات معينة[liii]. وبدون إبراز وثائق معينة، لا يستطيع العراقيون الحصول على كثير من السلع والخدمات، كالتعليم أو الرعاية الاجتماعية، ولا يستطيعون التنقل بحرية في البلاد. وفي كل الأحوال، يتطلب الحصول على هذه الوثائق مراجعة دوائر الحكومة العراقية والخضوع لتدقيق أمني، لا يجتازه أفراد هذه العائلات غالباً بسبب انتمائهم (الفعلي أو المفترض) إلى داعش. وفي بعض الحالات، يظل هؤلاء غير قادرين على العودة إلى ديارهم رغم حصولهم على الموافقات والوثائق المطلوبة، لأنهم محسوبون (فردياً أو عشائرياً أو عائلياً) على التنظيم[liv]. إن ارتفاع مستوى عدم الثقة بالعرب السنّة جعل من الصعب على البعض منهم العودة إلى ديارهم، ناهيك عن قبولهم في مجتمعاتهم بعد عودتهم[lv].

عند السؤال عن كيفية التعامل مع عائلات عناصر تنظيم داعش، أشارت أعلى نسبة من المشاركين في جميع الفئات إلى ضرورة محاسبتهم أو تحميلهم المسؤولية: 44% من النازحين ضمن المخيمات، 62% من النازحين خارج المخيمات، 36% من سكان الموصل، 44% من سكان المناطق المجاورة للموصل. وبخصوص آرائهم بشأن المساءلة، أيد أكثرية المشاركين من جميع الفئات ضرورة إعادة إدماج هذه العائلات في المجتمع، باستثناء سكان المناطق المجاورة للموصل (الشكل 12). وبالمقابل، أشار سكان الموصل والمناطق المجاورة لها بشكل خاص إلى ضرورة ترحيلها من منطقة إقامتها الحالية: أراد 17% من سكان الموصل و20% من سكان المناطق المجاورة لها ترحيل هذه العائلات، في حين أراد ذلك 6% من النازحين فقط (ضمن المخيمات وخارجها).

رغم الإقرار النسبي للمشاركين *بضرورة* إعادة إدماج عائلات عناصر داعش في المجتمع (الشكل 13)، فقد عبّر الكثير من المشاركين أيضاً عن عدم *رغبتهم* بعودة تلك العوائل إلى ديارها. وكان سكان المناطق المجاورة للموصل أكثر المعارضين لفكرة إعادة إدماج هذه العائلات في مناطقها الأصلية، حيث وافق أو وافق بشدة 11% فقط، ورفض أو رفض بشدة 72% منهم. في حين أبدى النازحون ضمن المخيمات تأييداً أكبر لتلك الفكرة من الفئات الأخرى، حيث وافق أو وافق بشدة 30%، ورفض أو رفض بشدة 47% منهم.

وبتفصيل أكبر، كان المسيحيون والإيزيديون والشيعة أقل تأييداً لعودة عائلات عناصر داعش مقارنة بالمسلمين السنّة والمسلمين دون تحديد طائفتهم. حيث رفض أو رفض بشدة نحو 71% من المسيحيين و65% من الإيزيديين و73% من المسلمين الشيعة عودة هذه العائلات، في حين رفض أو رفض بشدة 52% من المسلمين السنّة و45% من المسلمين دون تحديد طائفتهم.

يُشكل المسيحيون والإيزيديون والشيعة مجتمعين نحو 73% من فئة سكان المناطق المجاورة للموصل. وقد يكون الرفض الشديد لعدد كبير جداً منهم لعودة عائلات عناصر

داعش نابع جزئياً من معاناتهم الممنهجة والممتدة على فترة طويلة.

الشكل 12: كيف يجب التعامل مع عائلات عناصر داعش؟

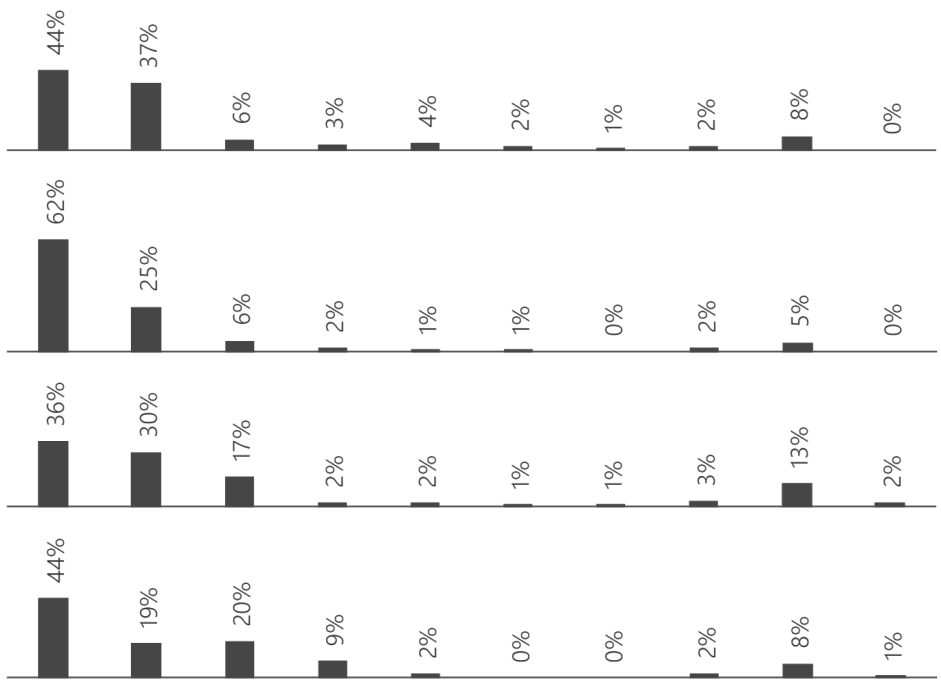


*الشكل 13: هل توافق على عودة عائلات عناصر داعش إلى ديارها؟*

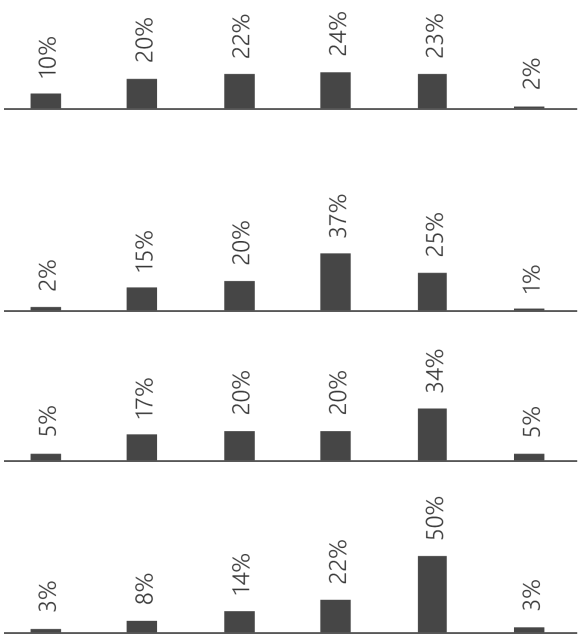

موافق بشدة

موافق

موافق إلى حد ما

غير موافق

غير موافق بشدة

رفض/لا يوجد إجابة

---

مساءلتهم

لا شيء، إعادة إدماجهم في المجتمع

ترحيلهم من المنطقة

إعدامهم

العفو عنهم بعد اعتذارهم

العفو عنهم بعد دفع التعويضات

خضوعهم لحُكم القانون

إجابات أخرى

لا أعرف

رفض/لا يوجد إجابة

## أنواع المساءلة

أشار معظم المشاركين إلى ضرورة إخضاع المسؤولين عن العنف للمساءلة وشمولهم بعقوبة الإعدام. ورأى معظمهم ضرورة تطبيق عقوبة الإعدام على قادة تنظيم داعش: 79% من النازحين ضمن المخيمات، 86% من النازحين خارج المخيمات، 82% من سكان الموصل، 86% من سكان المناطق المجاورة للموصل. وقلّما أشاروا إلى آليات مساءلة أخرى، كالسجن أو المثول أمام محاكم دولية أو وطنية. كما أيد أكثرية المشاركين في المسح، ولاسيما النازحون، ضرورة تطبيق عقوبة الإعدام على أنصار التنظيم. وبالمقابل، كانت نسبة من أيد من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها فرض عقوبة السجن بدلاً من عقوبة الإعدام على أنصار داعش أعلى منها بين النازحين. وجرى تقييم إضافي لمستوى تأييد المشاركين لعقوبة الإعدام من خلال سؤالهم هل يختارون التخلي عن عقوبة الإعدام مقابل الحصول على دعم الأمم المتحدة لإجراء تحقيق قضائي في جرائم داعش. أجاب أكثر من ثلثي المشاركين إلى أن تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم التي ارتكبها التنظيم أكثر أهمية من الحصول على دعم الأمم المتحدة: 72% من النازحين ضمن المخيمات، 79% من النازحين خارج المخيمات، و62% من سكان الموصل و72% من سكان المناطق المجاورة للموصل.

الشكل 14: ما الأكثر أهمية: دعم الأمم المتحدة أو فرض عقوبة الإعدام بدون دعم الأمم المتحدة؟

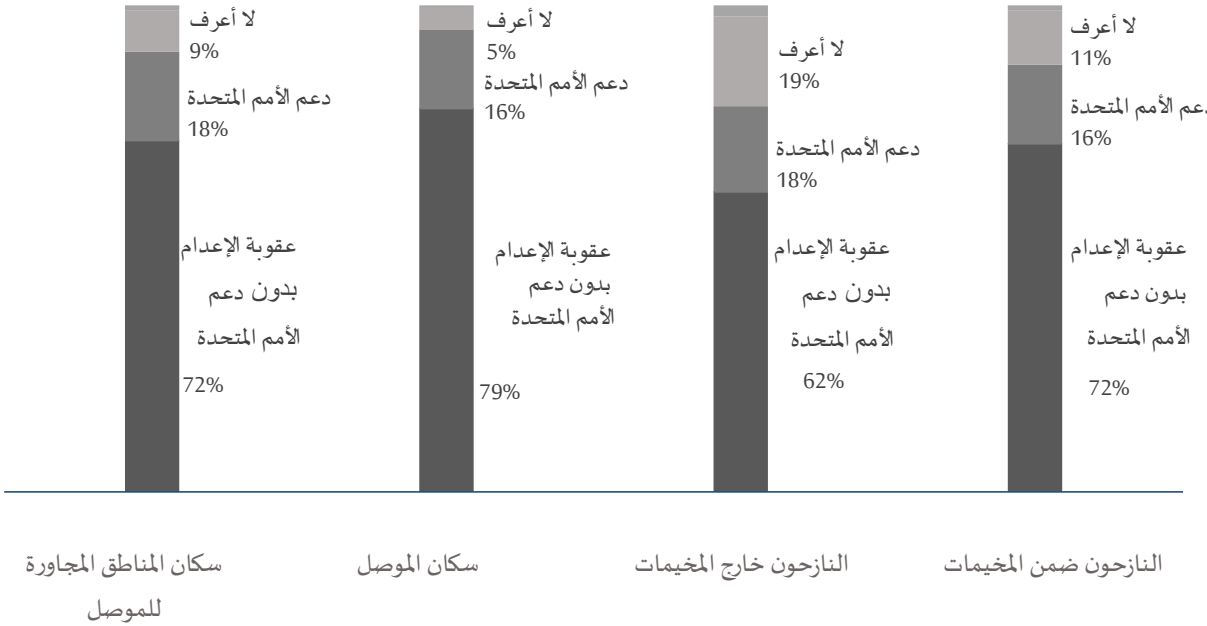

الشكل 15: آليات مساءلة مرتكبي أعمال العنف (قيادات وأنصار تنظيم داعش والمسؤولين الحكوميين)

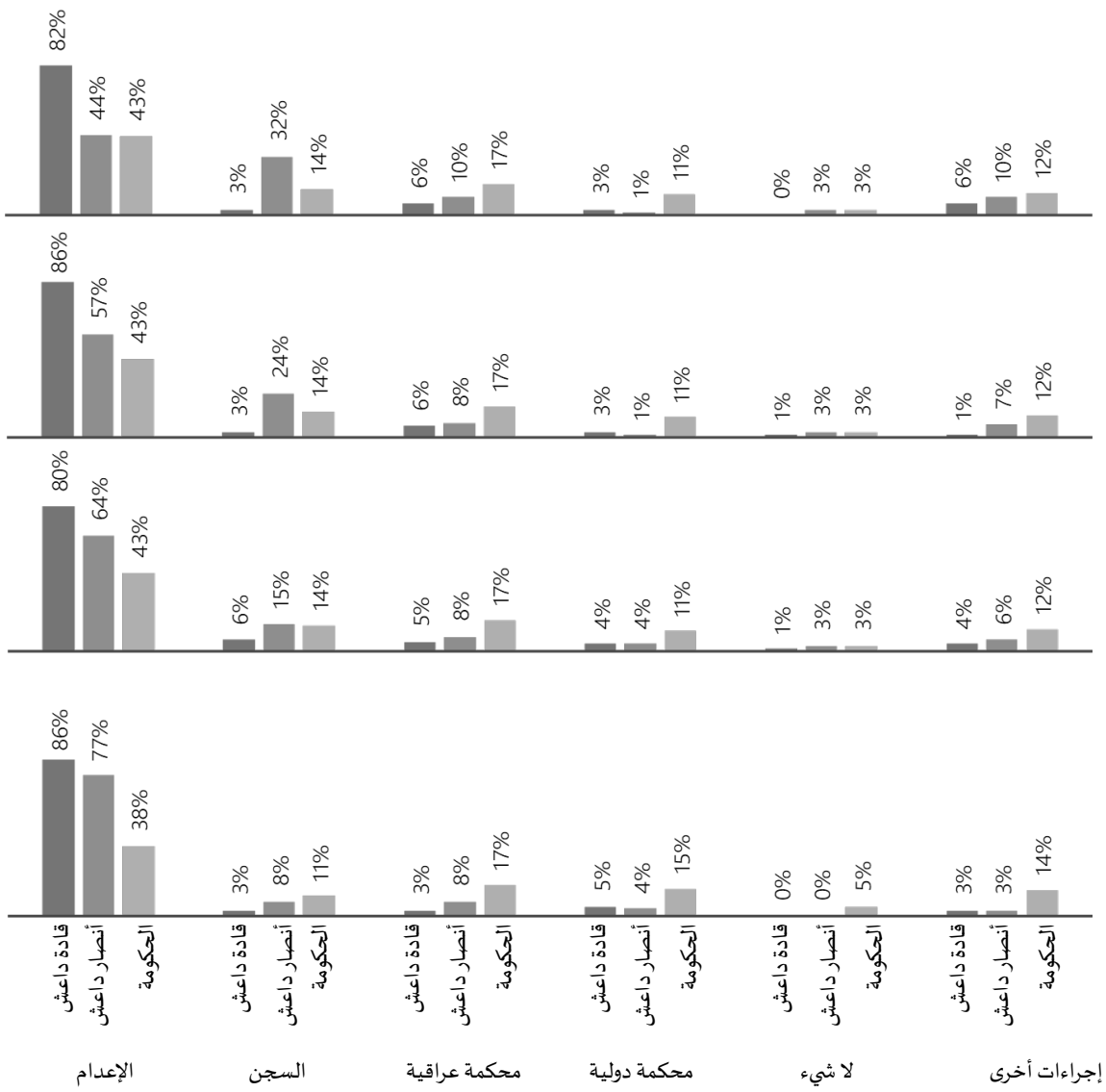

**العدالة:** رغم المطالبة الواسعة بالمساءلة الجنائية، عبّر المشاركون عن ثقة محدودة بالنظام القضائي العادي، أو بشكل أعمّ، بالمؤسسات التي يجب أن تحقق العدالة لهم. وبالنتيجة، فإن قلة منهم تعتقد بإمكانية تحقيق العدالة.

### إمكانية تحقيق العدالة

رغم هزيمة تنظيم داعش في العراق، لم يتحقق تقدم يُذكر على صعيد وضع إطار شامل للعدالة والمساءلة لصالح الناجين. وفي الوقت نفسه، تستمر محاكمة العناصر المشتبه بانتسابهم أو انتمائهم إلى تنظيم داعش بموجب الإجراءات القانونية المحلية، رغم أنها لا تلبي المعايير الدولية تماماً، كما ورد أعلاه. إضافة إلى أن الناجين من النزاع يجهلون جوانب عديدة من إجراءات العدالة الانتقالية المطبقة بعد مرحلة داعش، فهُم أنفسهم غير مطلعين غالباً على التحقيقات الجارية، كما لا توجد تدابير لإشراكهم أو تشجيع مساهمتهم في الإجراءات القانونية. ويُفسّر هذا قلة ثقتهم بتحقيق العدالة وبالمؤسسات العراقية المنوط بها القيام بذلك.

كما ورد أعلاه، يرى جميع المشاركين تقريباً في جميع فئات العينة أهمية مساءلة جميع عناصر تنظيم داعش، المسؤولين منهم والعاديين، عن جرائمهم. ومع ذلك، فإن معظم المشاركين في كل عينة لا يرون إمكانية تحقيق العدالة للمدنيين ضحايا الصراع مع داعش. وقد أظهر النازحون تشاؤماً أكبر من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها: يعتقد 29% فقط من النازحين ضمن المخيمات و28% من النازحين خارج المخيمات بإمكانية تحقيق العدالة، مقارنة مع 42% من سكان الموصل و44% من سكان المناطق المجاورة للموصل.

الشكل 16: إمكانية تحقيق العدالة لضحايا العنف من المدنيين أثناء الصراع مع داعش (% نعم)

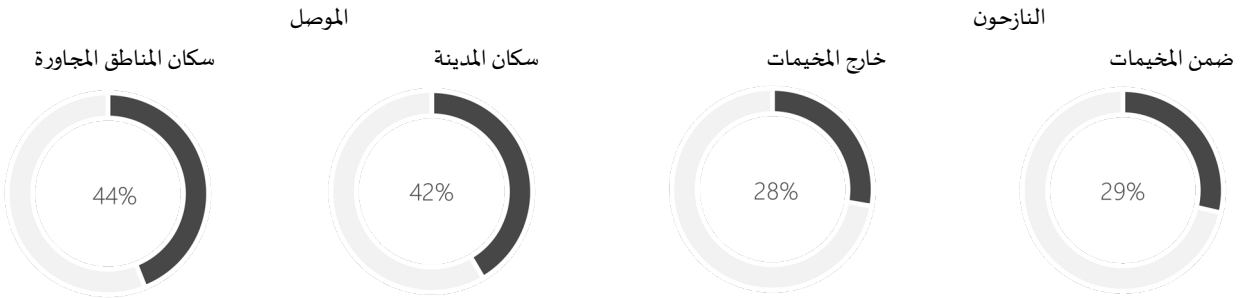

## الثقة

**إن الاعتقاد بعدم إمكانية تحقيق العدالة للناجين من المدنيين نابع جزئياً من قلّة ثقة المشاركين بنظام القضاء في العراق. فباستثناء النازحين خارج المخيمات، رجّح المشاركون في جميع الفئات ألّا يتمكن أحد من إجراء تحقيق نزيه ودقيق في العنف المرتكب ضـــد المدنيين. لكن النازحين عموماً، أبدوا مقداراً من الثقة بقدرة المجتمع الدولي وحكومة إقليم كردستان على إجراء تحقيق نزيه ودقيق أكبر من ثقة سكان الموصل والمناطق المجاورة لها.**

الشكل17: من هي الجهات، إن وجدت، القادرة برأيك على إجراء تحقيق نزيه ودقيق في العنف ضد المدنيين أثناء الصراع مع داعش في العراق؟

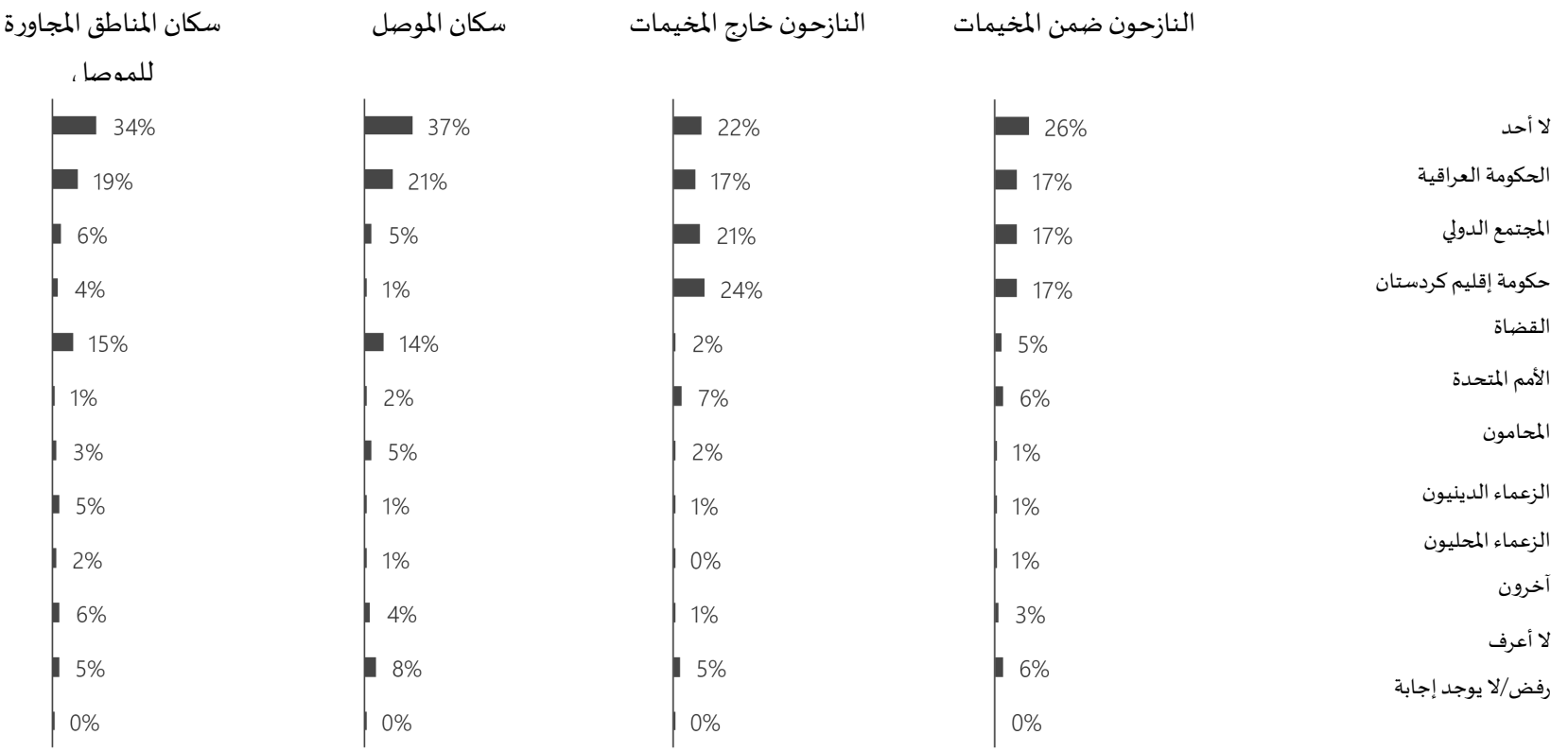

## موقع المحاسبة

يرغب معظم المشاركين، ولاسيما سكان الموصل والمناطق المجاورة لها، بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم والعنف ضمن العراق (45% من النازحين ضمن المخيمات، 37% من النازحين خارج المخيمات، 70% من سكان الموصل، 73% من سكان المناطق المجاورة للموصل). وأيدت نسب أقل من المشاركين إجراء المحاكمات أمام محكمة دولية (21% من النازحين ضمن المخيمات، 23% من النازحين خارج المخيمات، 14% من سكان الموصل، 9% من سكان المناطق المجاورة للموصل). كما كانت نسبة المؤيدين لإجراء المحاكمات في إقليم كردستان العراق بين النازحين أعلى منها بين سكان الموصل والمناطق المجاورة لها (18% من النازحين ضمن المخيمات و23% من النازحين خارج المخيمات، مقارنة مع 2% و3% للمقيمين داخل الموصل وخارجها، على التوالي). وأيد إجراء المحاكمات في بلدان أخرى عدد محدود بين جميع المشاركين.

الشكل 18: إذا قُدّم المسؤولون عن أعمال العنف ضد المدنيين إلى المحاكم، فأين يجب محاكمتهم؟

| | النازحون ضمن المخيمات | النازحون خارج المخيمات | سكان الموصل | سكان المناطق المجاورة للموصل |
|---|---|---|---|---|
| في العراق | | | | |
| أمام محكمة دولية | | | | |
| في إقليم كردستان | | | | |
| في العراق وفي دول أخرى | | | | |
| أمام محكمة عراقية دولية مختلطة | | | | |
| في دول أخرى خارج العراق | | | | |
| في مواقع أخرى )محددة( | | | | |
| لا أعرف | | | | |

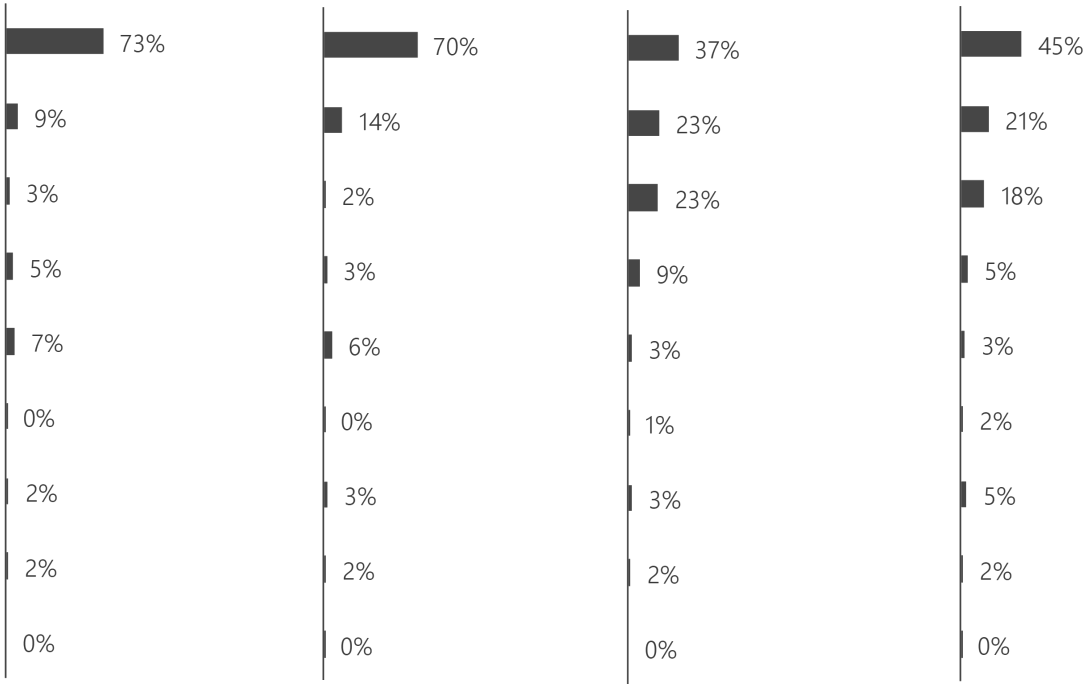


تصوّر العدالة

رغم وجود رغبة قوية بتطبيق إجراءات العدالة في العراق، فقد قال معظم المشاركين إن النظام القانوني في العراق فاسد وغير مؤهل لملاحقة جرائم داعش وغير متاح لعموم الناس. فقط 17% من النازحين ضمن المخيمات و14% من النازحين خارج المخيمات و24% من سكان الموصل و27% من سكان المناطق المجاورة للموصل وافقوا بشدة أو وافقوا على أن ى الحكومة العراقية قادرة على إجراء تحقيق نزيه ودقيق في أعمال العنف والجرائم التي ارتكبها التنظيم. وأظهر هنا سكان الموصل والمناطق المجاورة لها ثقة بالحكومة العراقية أكبر من ثقة النازحين. وعبّر معظم المشاركين عن شكوكهم بقدرة النظام القانوني في العراق على محاسبة تنظيم داعش. حيث أفصح عن هذا الشعور 62% من النازحين ضمن المخيمات و69% من النازحين خارج المخيمات. وأعرب سكان الموصل والمناطق المجاورة لها عن شعور مماثل، وإن كان بدرجة أقل: وافق أو وافق بشدة 45% من سكان الموصل و47% من سكان المناطق المجاورة لها على أن النظام القانوني في العراق غير قادر على تحقيق المساءلة.

إن عدم الثقة بالنظام القانوني في العراق نابع جزئياً من الاعتقاد بأنه فاسد ويصعب الوصول إليه. حيث وافق معظم المشاركين على العبارة القائلة إن النظام القانوني في

العراق فاسد، لكن النازحين أظهروا موافقة عليها أكثر من الفئات الأخرى: وافق أو وافق بشدة 62% من النازحين ضمن المخيمات، 69% من النازحين خارج المخيمات، 45% من سكان الموصل، 47% من سكان المناطق المجاورة للموصل. كما رأى معظم المشاركين أن النظام القانوني في العراق غير متاح لعموم الناس (72% من النازحين ضمن المخيمات، 71% النازحين خارج المخيمات، 68% من سكان الموصل، 67% من سكان المناطق المجاورة للموصل).

الشكل 19: تصور المشاركين عن النظام القانوني العادي في العراق

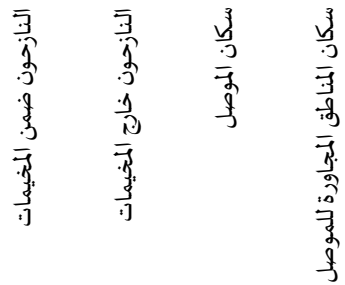


النظام القانوني في العراق غير مؤهل لملاحقة جرائم داعش

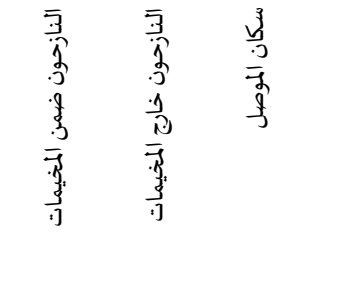


أثق بقدرة الحكومة العراقية على إجراء تحقيق نزيه ودقيق

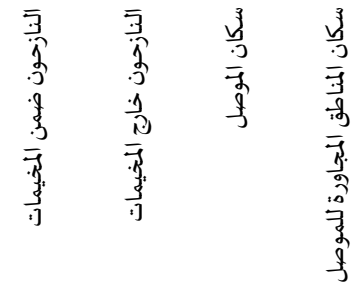


إن النظام القانوني في العراق فاسد

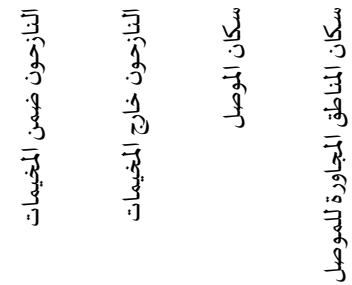


إن النظام القانوني في العراق غير متاح لعموم الناس

## الثقة العامة

انسجاماً مع عدم ثقة المشاركين بالنظام القضائي العراقي، فإنهم لم يظهروا أيضاً مستويات عالية من الثقة بالمؤسسات الرسمية في العراق، بما فيها الحكومة. وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة سابقة نفذها في عام 2003 الباحثان الميدانيان الرئيسيان؛ د. باتريك فينك ود. فيونغ فام، وأفادت أيضاً بأن ثقة العراقيين ضعيفة تاريخياً بالمؤسسات الرسمية[56]، وكذلك تشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن الحكومة الجديدة عجزت عن بناء الثقة. فغالبية المشاركين تعتقد بأن الحكومة العراقية لا تعمل لمصلحتهم. حيث لم يبدِ ثقة عالية بها سوى 11% من النازحين ضمن المخيمات و8% من النازحين خارج المخيمات و13% من سكان الموصل و16% من سكان المناطق المجاورة للموصل. في حين أبدى النازحون ثقتهم بحكومة إقليم كردستان أكثر من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها، حيث أعرب غالبيتهم إما عن ثقة عالية ("جيد" أو "جيد جداً") بحكومة إقليم كردستان.

كانت مستويات الثقة بالجيش العراقي أكثر تعقيداً. حيث أعربت نسبة أعلى من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها (69% من سكان المدينة و73% من سكان المناطق المجاورة لها) عن ثقة عالية بالجيش العراقي مقارنة مع النازحين (30% من المقيمين ضمن المخيمات و23% من المقيمين خارج المخيمات). ويرجع تفاوت مستويات الثقة بالجيش العراقي على الأغلب إلى الدور القوي الذي لعبه في تحريرمدينة الموصل مع المنطقة المجاورة لها من سيطرة تنظيم داعش.

أظهر النازحون ضمن المخيمات (72%) وخارجها (79%) مستويات عالية من الثقة بقوات البيشمركة أكثر من سكان الموصل والمناطق المجاورة لها، كما أظهر سكان المناطق المجاورة للموصل (42%) نسبة ثقة أكبر من سكان الموصل (30%).

أبدى النازحون عموماً ثقة محدودة بقوات الحشد الشعبي بوصفها جهة تعمل لمصلحة السكان، حيث لم يُظهر ثقة عالية بها سوى 11% من النازحين ضمن المخيمات و6% من النازحين خارج المخيمات. وظهر تباين أكبر بين سكان الموصل والمناطق المجاورة لها. حيث أظهر سكان الموصل نسبة منخفضة من الثقة: أعرب 21% فقط عن ثقتهم بأن قوات الحشد الشعبي تعمل لمصلحة السكان، في حين أظهر سكان المناطق المجاورة للموصل نسبة متوسطة من الثقة (55%).

كما أظهر المشاركون في الفئات الأربع مستويات منخفضة نسبياً من الثقة بالزعماء الدينين. وهنا أيضاً أظهر سكان الموصل والمناطق المجاورة لها تبايناً أكبر، حيث أبدى 26% من النازحين ضمن المخيمات و23% من النازحين خارج المخيمات و18% من سكان الموصل ثقة عالية بالزعماء الدينين، مقارنة مع 40% من سكان المناطق المجاورة للموصل.

الشكل 20: الحُكم

**ما مستوى ثقتك بأن الجهات التالية تعمل لمصلحة السكان؟**

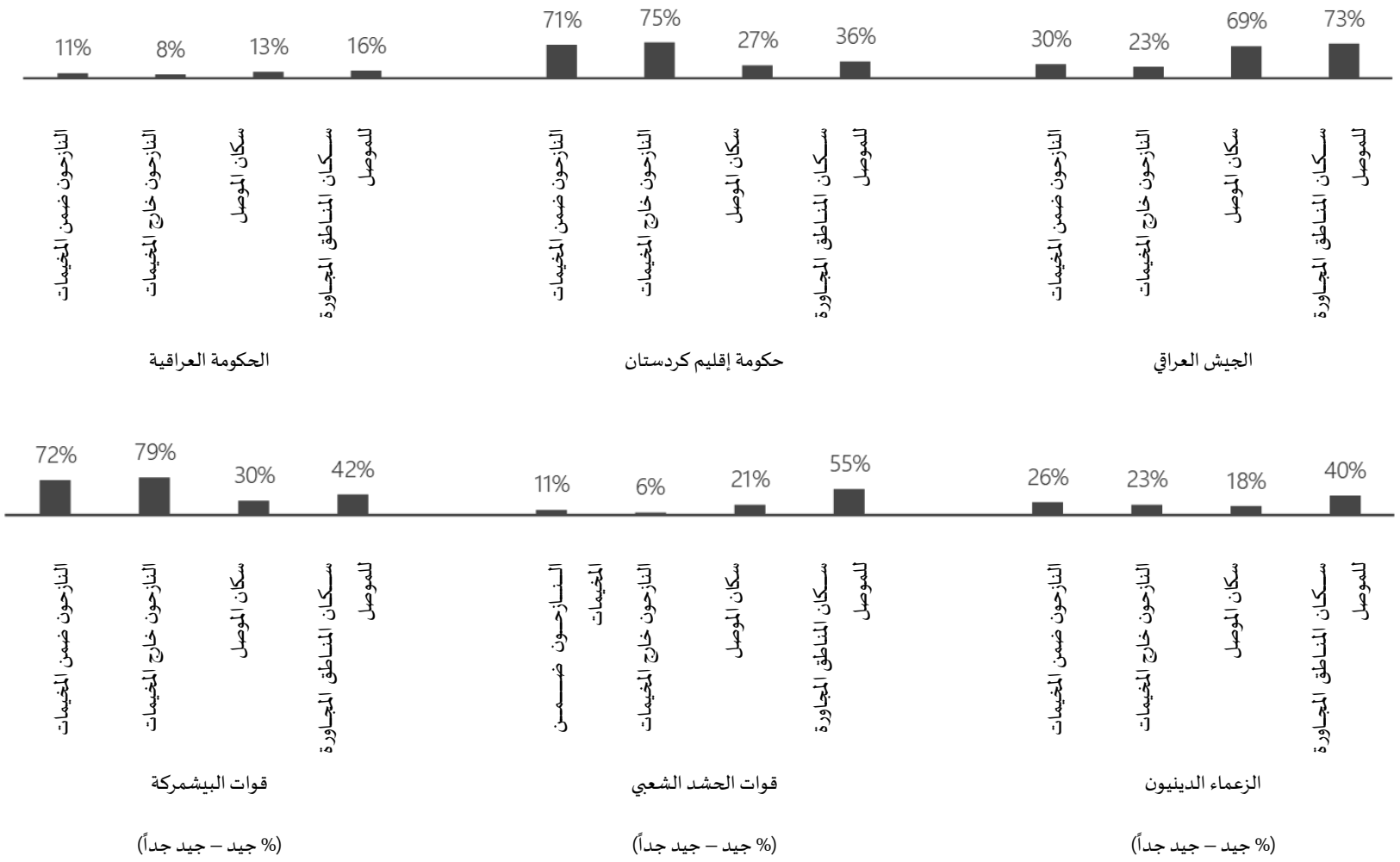

## الثقة بالأمم المتحدة وجهود المساءلة الدولية

عبّر أكثر من ثلثي المشاركين من النازحين ضمن المخيمات وخارجها عن ثقتهم بالأمم المتحدة بوصفها جهة قادرة على إجراء تحقيق نزيه ودقيق في العراق. وبالمقابل، عبّر سكان الموصل والمناطق المجاورة لها عن نسبة من الثقة أقل بكثير، حيث لم يبدِ ثقته بالأمم المتحدة في هذا الشأن سوى 51% من سكان الموصل و47% من سكان المناطق المجاورة للموصل.

لم يسمع معظم المشاركين من جميع فئات االاستبيان بالمحكمة الجنائية الدولية من قبل، بل إن نسبة أكبر منهم لم يسمعوا حتى بقرار مجلس الأمن رقم 2379 لعام 2017 بشإن إنشاء فريق تحقيق مكلف بجمع وتوثيق وحفظ الأدلة على جرائم تنظيم داعش في العراق: سمع به أقل من 5% (4% من النازحين ضمن المخيمات، 3% من النازحين خارج المخيمات، 4% من سكان الموصل، 5% من سكان المناطق المجاورة للموصل).

الشـــكـل 21: المـعـرفـة بجهود العدالة الدولية

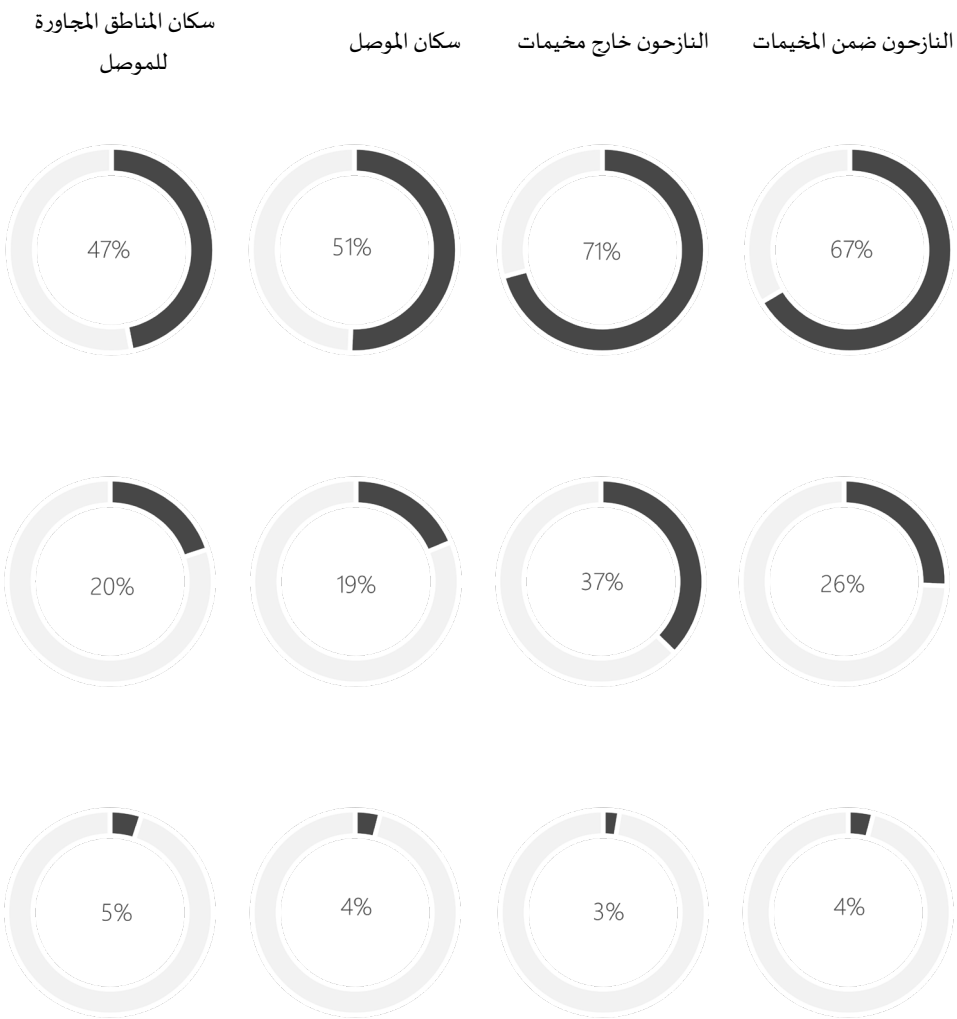

الشكل 22: المصالحة والعدالة

هل ترى أن المصالحة ضرورية في العراق؟ (% نعم)

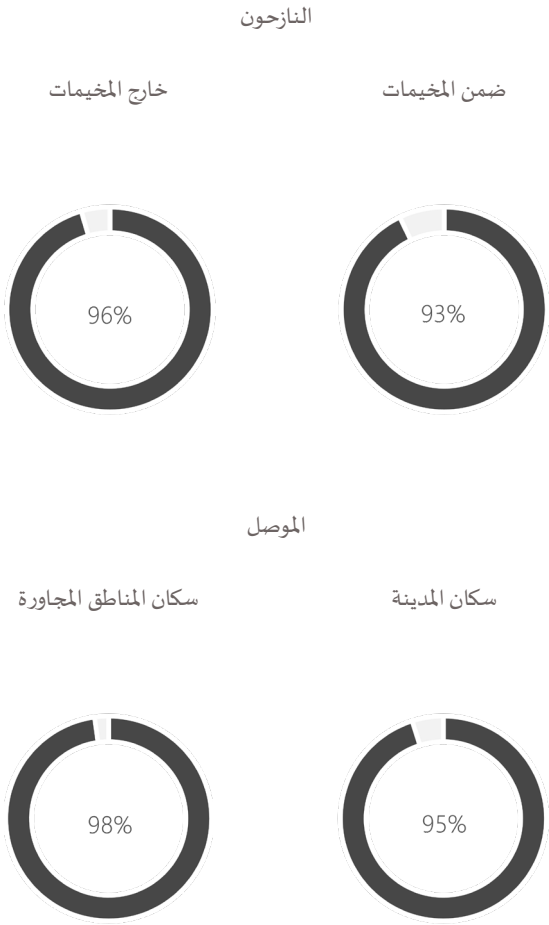


هل تحقيق العدالة لضحايا تنظيم داعش ضروري لإجراء المصالحة؟ (% نعم)

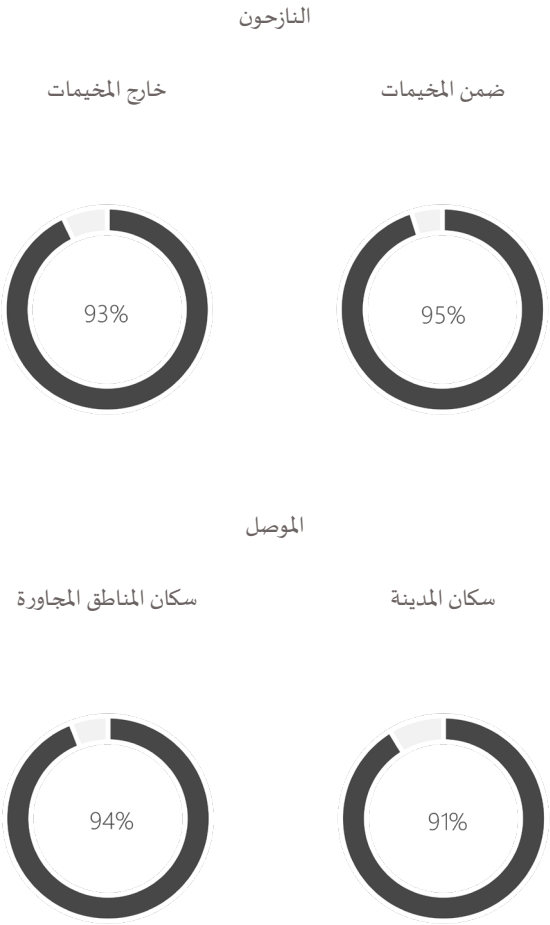

## المصالحة:

شدد المشاركون على ضرورة إجراء المصالحة في العراق. وأشاروا إلى أهمية جهود المساءلة وتحقيق العدالة لبناء الثقة وتحقيق المصالحة.

يعتقد معظم المشـاركين في الاسـتبيان (93% من النازحين ضـمن مخيمات، 96% من النازحين خارج مخيمات، 95% من سـكان الموصـل، 98% من سـكان المناطق المجاورة للموصل) بضرورة إجراء مصالحة في العراق. كما يعتقدون بأهمية تحقيق العدالة للناجين من تنظيم داعش لإرساء المصالحة (95% من النازحين ضمن مخيمات، 93% من النازحين خارج مخيمات، 91% من سكان الموصل، 94% من سكان المناطق المجاورة للموصل).

### تعريف المصالحة

عرّف غالبية المشـاركين (64% من النازحين ضـمن مخيمات، 72% من النازحين خارج المخيمات، 53% من سـكان الموصـل، 59% من سـكان المناطق المجاورة للموصـل) المصالحة بأنها "العيش بسلام مع الآخرين". كما عُرّفت من خلال آليات تحقيقها: سيادة القانون، بناء السلام، كشف الحقيقة، مع تباينات مختلفة بين الفئات الديموغرافية. ذَكر سـيادة القانون 21% من النازحين ضمن المخيمات، و22% من النازحين خارج المخيمات، و19% من سـكان الموصـل، و15% من سـكان المناطق المجاورة للموصـل. وذكر بناء السـلام 24% من النازحين ضـمن المخيمات، و26% من النازحين خارج المخيمات، و32% من سـكان الموصـل، و29% من سـكان المناطق المجاورة للموصـل. وتكرر ذكر كشـف الحقيقة بين النازحين ضمن المخيمات وخارجها (22%) أكثر من تكراره بين سكان الموصل (11%) وسكان المناطق المجاورة لها (13%).

### وسائل إجراء المصالحة

عند السـؤال عن الإجراءات التي تسـاعد على تحقيق الوحدة وبناء الثقة لدى الشـعب العراقي، أيدت إجابات معظم المشـاركين ضـرورة إجراء تغييرات سـياسـية (33% من النازحين ضـمن مخيمات، 33% من النازحين خارج المخيمات، 37% من سـكان الموصـل وسـكان المناطق المجاورة لها)، ثم جاء الحد من الفقر (30% من النازحين ضـمن المخيمات، 31% من النازحين خارج المخيمات، 25% من سكان الموصل، 14% من سكان المناطق المجاورة للموصل). تلاه إجراءان آخران: كشـف الحقيقة (28% من النازحين ضـمن المخيمات، 35% من النازحين خارج المخيمات، 16% من سـكان الموصـل والمناطق المجاورة لها)، ومحاسـبة الجناة (24% من النازحين ضـمن المخيمات، 26% من النازحين خارج المخيمات، 17% من سكان الموصل، 20% من سكان المناطق المجاورة للموصل).

الشكل 23: ماذا تعني المصالحة بالنسبة لك؟

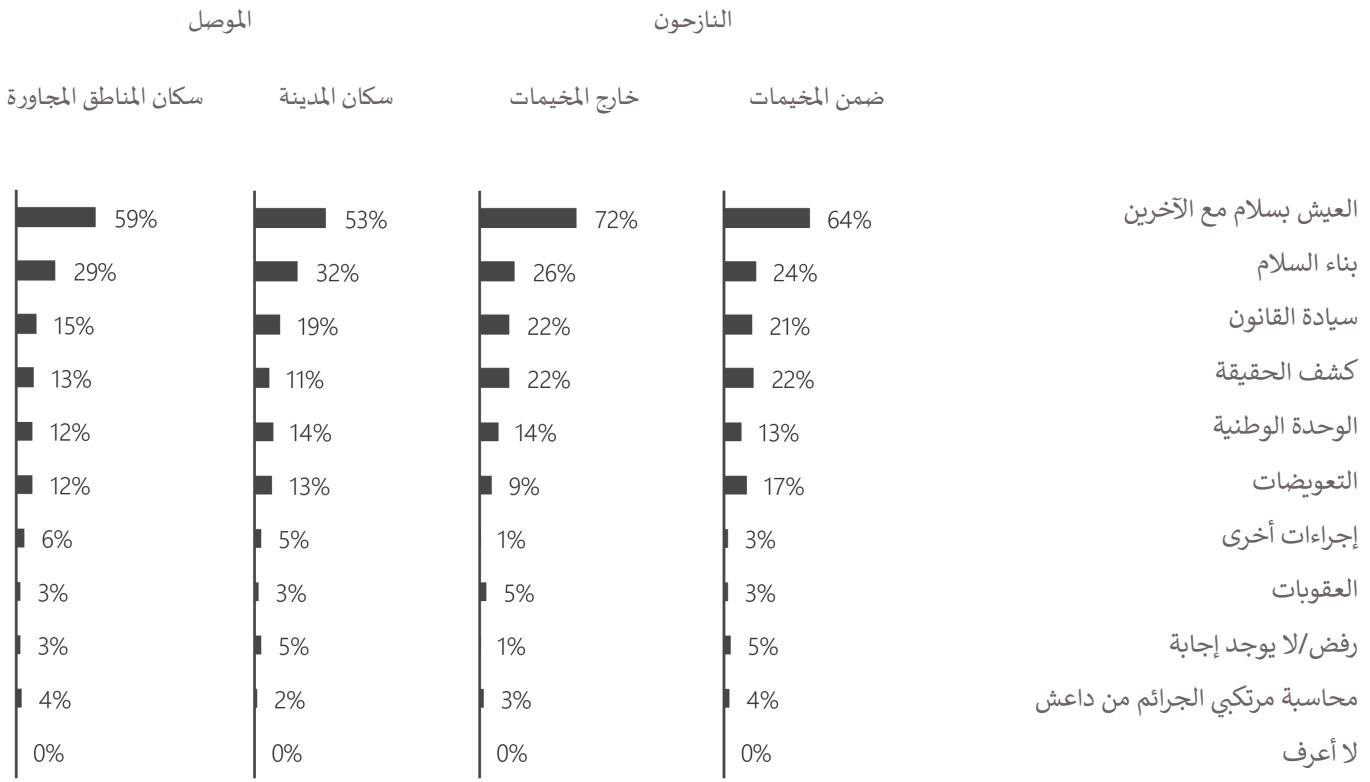

الشكل 24: ما الإجراءات التي تساعد في تحقيق الوحدة وبناء الثقة لدى الشعب العراقي؟

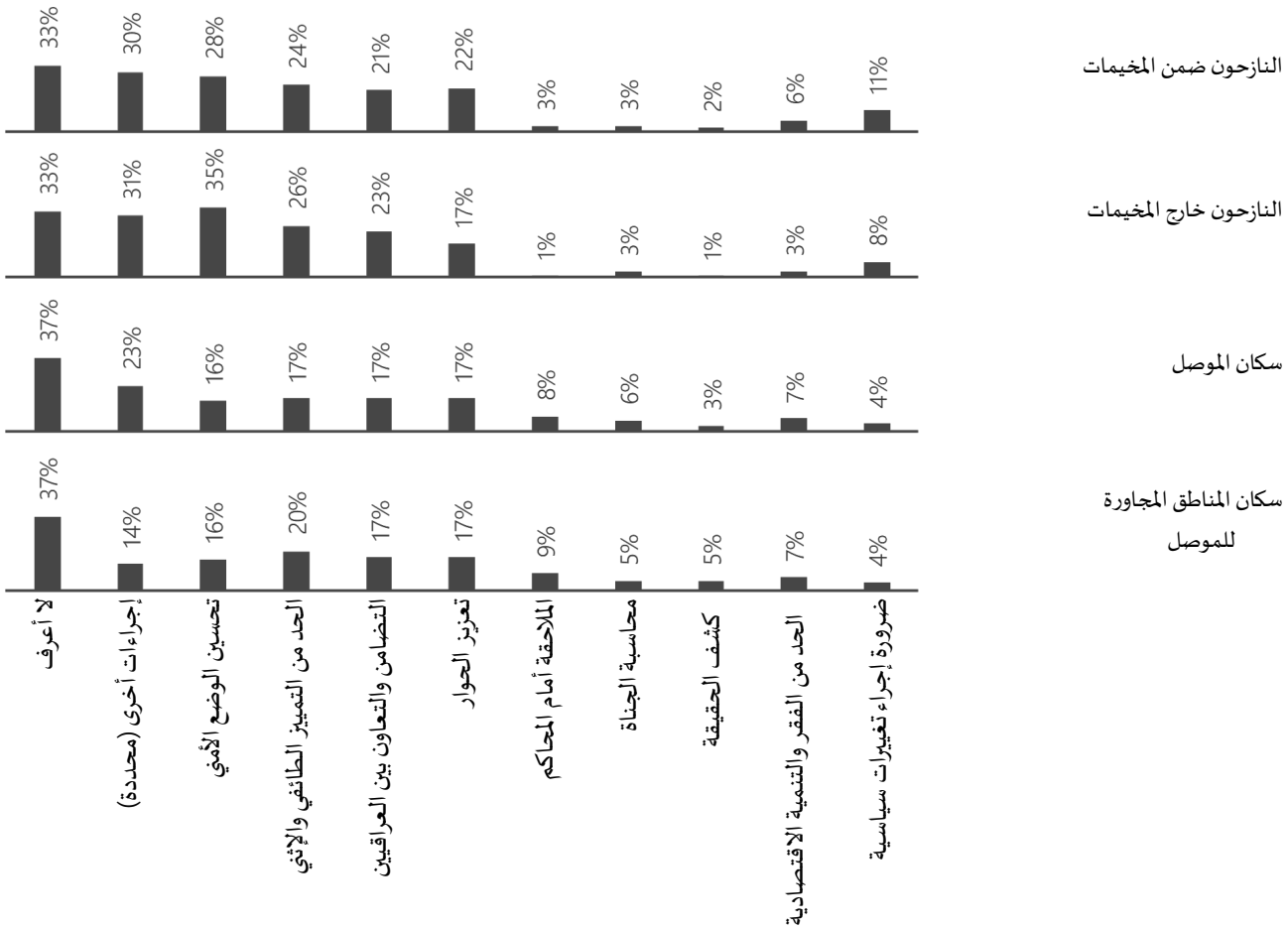

## العلاقات الحالية

رغم إعراب المشاركين عن ضرورة المصالحة، فقد كان لكثير منهم موقف إيجابي من علاقاته مع أشخاص من جماعات دينية أخرى. قال المشاركون من المجتمعات المتضررة بأنهم شعروا بأمان تام أثناء العيش والتعامل مع أشخاص من جماعات دينية/إثنية مختلفة عنهم. كما عبّروا عن ثقة عالية بأهالي المنطقة التي يعيشون فيها. وصنّف أكثر من نصف النازحين (54% من النازحين ضمن المخيمات و60% من النازحين خارجها) مستوى الثقة إما "جيد" أو "جيد جداً"، بالمقارنة مع 37% من سكان الموصل و48% من سكان المناطق المجاورة لها.

إن هذا الاختلاف قد يكون نابعاً من اعتقاد سكان الموصل والمناطق المجاورة لها بوجود أنصار/متعاونين مع تنظيم داعش داخل المدينة.

الشكل25: إلى أي درجة تثق بأهالي منطقة إقامتك الحالية؟

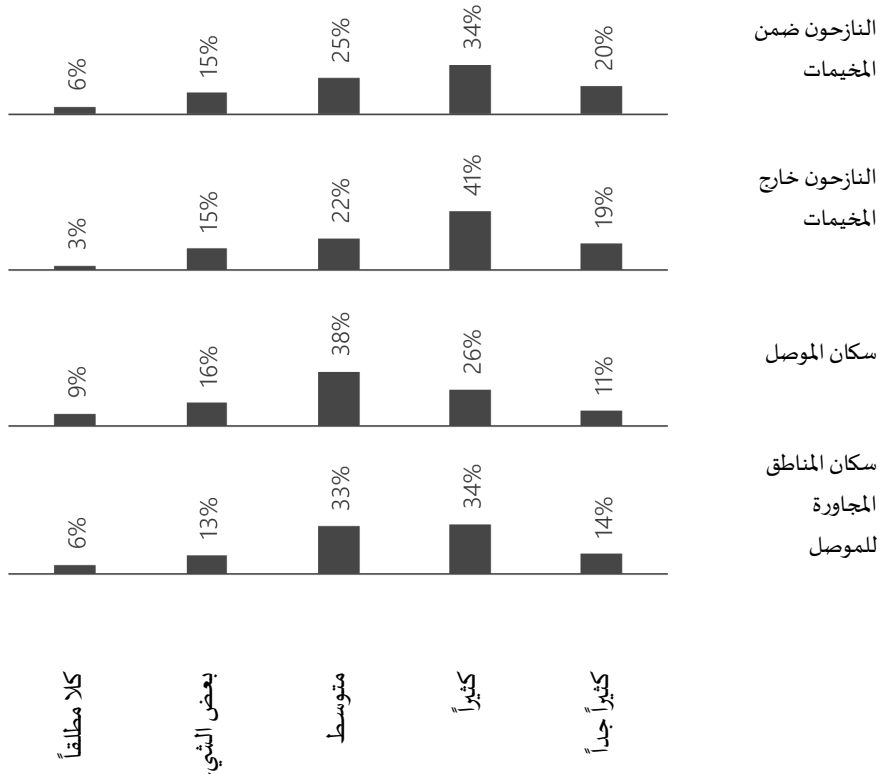


الشكل26: إلى أي درجة تشعر بالأمان عند العيش بجوار أشخاص من جماعات دينية أو إثنية مختلفة عنك؟

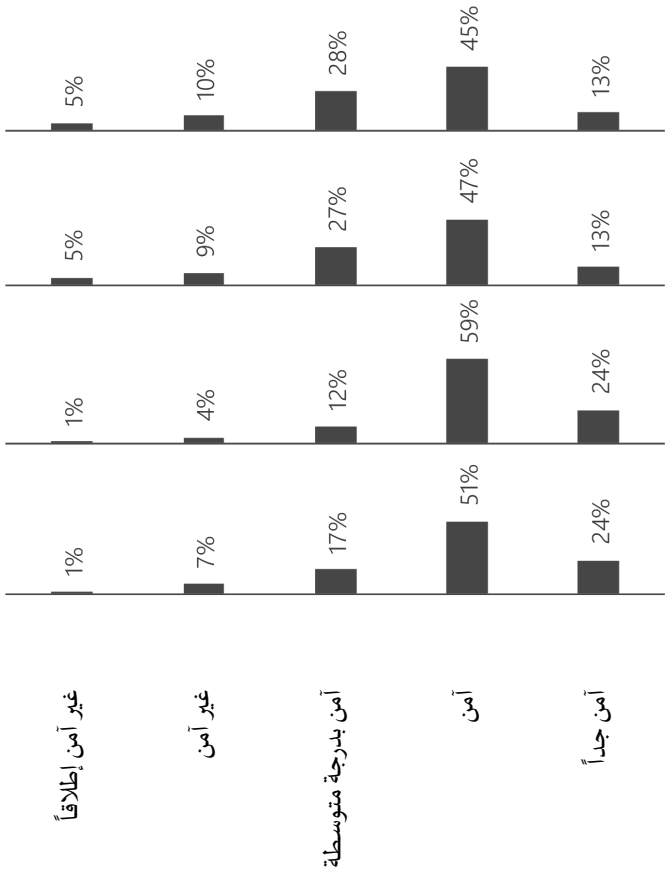

السلام:

## أعرب المشاركون، ولاسيما النازحون، عن عدم تفاؤلهم بتحقيق السلام في العراق.

عبر عدد محدود فقط من المشاركين عن تفاؤله بتحقيق السلام في العراق، ربما بسبب عدم الثقة بالمؤسسات الرسمية وعدم تلبية احتياجات العدالة والمصالحة. كما تباينت كثيراً تصورات السلام بين النازحين وسكان الموصل والمناطق المجاورة لها. حيث أبدى الأخيرون تفاؤلاً أكبر بإمكانية تحقيق السلام. فقد اعتقد أن السلام ممكن 71% من سكان الموصل و73% من سكان المناطق المجاورة للموصل، بينما لم يرى ذلك سوى 36% من النازحين ضمن المخيمات و31% من النازحين خارج المخيمات. وبالمثل، عبّر سكان الموصل والمناطق المجاورة لها عن موقف إيجابي أكثر من النازحين بشأن إمكانية تعايش المجتمعات العراقية بسلام. رأى 68% من سكان الموصل و73% من سكان المناطق المجاورة لها أن المجتمعات العراقية قادرة على التعايش بسلام، بينما لم ير ذلك سوى 40% من النازحين ضمن المخيمات و39% من النازحين خارج المخيمات. ويعود هذا التفاوت في مستويات التفاؤل بين النازحين وسكان الموصل والمناطق المجاورة لها أثناء إجراء الاستبيان بدرجة كبيرة إلى حقيقة أن النازحين لم يروا أملاً كبيراً بالعودة إلى ديارهم.

الشكل 27: تصور السلام

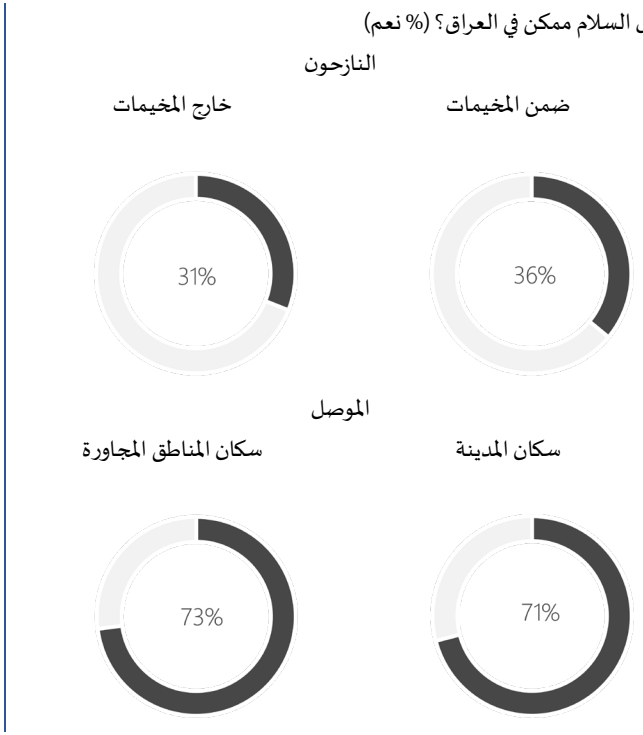

## الاستنتاجات والتوصيات

تقدم نتائج الاستبيان لمحة عامة عن تصورات ومواقف المجتمعات المتضررة من الصراع مع تنظيم داعش بشأن قضايا أساسية، كالأولويات والاحتياجات العاجلة، والعدالة والمساءلة عن الجرائم وأعمال العنف، وبناء السلام والتماسك الاجتماعي في شمال العراق.

**أولاً**، عبّر المشاركون في الاستبيان عن ثلاثة احتياجات مُلحّة: الحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى الوظائف وفرص العمل، الحاجة إلى توفر الخدمات الأساسية. وهذه النتائج لا تتفق مع ما خلصت إليه دراسات أخرى عديدة فحسب[57]، بل تشير أيضاً إلى مخاوف منتشرة في عموم العراق، وبلغت ذروتها في الاحتجاجات المدنية الأخيرة. تجتاح هذه الاحتجاجات العراق حالياً، حيث يخرج المتظاهرون إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد مطالبين بالإصلاح السياسي للحد من التجاوزات الحكومية وتفشي الفساد وانتشار البطالة، وغيرها من المشكلات. إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج الاستبيان والاحتجاجات المدنية الأخيرة ثقة ضعيفة جداً بالمؤسسات الرسمية، ولا سيما بالحكومة العراقية نفسها، وهذا ناجم بدرجة كبيرة عن الاعتقاد بأن هذه المؤسسات لا تعمل في سبيل المصلحة العليا للمواطنين. وهذا يطرح تحديات معقدة على الحكومة العراقية: ضرورة المعالجة المتزامنة لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإرهاب والأمن والعدالة والمساءلة. إن كسب ثقة الشعب العراقي ودعمه، وكذلك ثقة الشركاء الإقليميين والدوليين، يشكل حجر الأساس في معالجة هذه المشاكل المتفاقمة، ووضع حلول مستدامة لها.

**ثانياً**، فيما يتعلق بقضايا المساءلة وإعادة إدماج عناصر تنظيم داعش والمنضوين تحت لوائه، وجدت الدراسة أن غالبية المشاركين مقتنعون بضرورة محاسبة قياداته وقواعده على حد سواء، وأنه من غير المقبول الاكتفاء بمحاكمة *بعض* عناصره. إلا أن التباين يبرز عندما يتعلق الأمر بمقاضاة أنصار التنظيم ومن أُرغم على الانضمام إليه، أو لم يشارك في أية أعمال عنف. كما أن نسبة كبيرة من المشاركين في الاستبيان تعتقد *بضرورة* مساءلة أفراد عائلات عناصر التنظيم. لكن قسماً منهم، وإن كان أقل، يرغب في إعادة إدماج هذه العائلات في المجتمع. ومثلما هو الحال في أي عملية إعادة إدماج وتأهيل لأشخاص سبق وارتكبوا جرائم وأعمال عنف أو أيدوها، فإن اكتساب الثقة وتوفير الظروف الملائمة لإعادة بناء الثقة والدعم والتفاعل، قضية معقدة وحساسة تحتاج إلى تخطيط متأن ودراسة منهجية. وحتى الآن، لا تزال الحكومة العراقية عاجزة عن إيجاد حل شامل لعودة عائلات داعش وإعادة إدماجهم، رغم مساعيها لإيجاد هذا الحل. وفي الوقت نفسه، ترفض المجتمعات المحلية في معظم الحالات رفضاً قاطعاً السماح لهذه العائلات بالعودة إلى ديارها أو ترفض استضافتها باعتبارها تشكل تهديداً أمنياً. فقد أُغلقت مؤخراً مخيمات عدة للنازحين في محافظة نينوى، وحاولت الحكومة إعادة ساكنيها إلى ديارهم (كثير منهم في محافظة صلاح الدين)، لكن السكان المحليين رفضوا قبولهم مرة أخرى بسبب اعتقادهم باستمرار ولاء هؤلاء لتنظيم داعش، وخوف السكان على أمنهم.

**ثالثاً**، بخصوص من سيشارك في جهود العدالة والمحاسبة على جرائم داعش، تخلُص الدراسة إلى أن قلة من المشاركين تثق بقدرة الحكومة العراقية على إجراء تحقيق نزيه ودقيق في جرائم هذا التنظيم وتحقيق العدالة للناجين، وهو ما عزاه أغلب المشاركين إلى الفساد وتعذر الوصول إلى المؤسسات القانونية العراقية. ورغم عدم الثقة العميق الذي أبداه المشاركون بهذه المؤسسات وبالحكومة نفسها، فإنهم شددوا أيضاً على ضرورة تطبيق إجراءات العدالة والمساءلة في العراق وليس في بلد آخر أو في محكمة دولية. ونظراً لقلة موارد الحكومة العراقية فإنها بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في جهود المساءلة المحلية. إن الرغبة القوية للعراقيين في الإبقاء على عقوبة الإعدام والالتزام بتنفيذها، إلى جانب تعقيدات محاكمة الرعايا الأجانب من عناصر داعش، تشكل تحدياً للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وبالمقابل، فإن بعض الدول الأوروبية تضغط أيضاً على حكومة العراق للاضطلاع بمسؤولية محاكمة رعاياها من عناصر داعش الذين أسروا في سوريا والعراق، تجنباً لإعادتهم إلى أوروبا ومحاكمتهم هناك. وفي الوقت نفسه، يدرس المشرعون العراقيون تعديل أنظمة المحكمة الجنائية العراقية العليا، التي حاكمت سابقاً صدام حسين ومسؤولين آخرين في نظامه، بتبني قوانين دولية تشمل الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش.

**رابعاً**، بالإضافة إلى إجراءات المساءلة، توجد لدى العراقيين حاجة ماسة ورغبة قوية لمعرفة حقيقة ما حدث أثناء احتلال تنظيم داعش لمنطقة واسعة من أراضي العراق، والقتال الذي تلا ذلك لتحريرها من سيطرته. وبسبب هذه الحاجة العميقة، يعتقد أيضاً عدد كبير من المشاركين بأهمية تشكيل لجان لتقصي الحقائق. فقد شهد العراق بعد سقوط نظام صدام تشكيل لجان تقصي حقائق متعددة للتحقيق في أحداث وجرائم محددة. لكنها قلّما كانت محايدة أو شفافة في الممارسة العملية، وشُكلت بالأساس خدمة لمصالح من أنشأها، ولم يُراعَ في تصميمها البحث عن حقيقة ما حدث وتوثيقه ونشره. ولهذا السبب وغيره، يتوق العراقيون إلى رؤية لجنة تقصي حقائق تتسم بالموضوعية والشمولية والشفافية.

**أخيراً**، على الرغم من الإعراب عن الحاجة إلى والرغبة في المصالحة التي عرّفها معظم المشاركين بأنها "العيش بسلام" أو "سيادة القانون"، فقد أظهر العراقيون بشكل عام أنهم غير مستعدين لمنح عفو عام أو خاص عن مرتكبي الجرائم. إلا أن مشاركين كثر ميّزوا بين من مارس أعمال عنف ومن لم يمارسها، وبالتالي فقد أبدوا استعدادهم لمنح عفو عام وخاص عمّن لم يشارك فيها. وأعرب المشاركون عن ثقتهم بمواطنيهم العراقيين، بمن فيهم أفراد الجماعات الإثنية والدينية المغايرة أكثر من ثقتهم بالمؤسسات الرسمية. حيث أفاد غالبيتهم بأنهم يشعرون بالأمان بين الناس ويتفاعلون معهم ويثقون بهم في مناطق تواجدهم الحالية. ومن أجل تعزيز بناء الثقة بين الطوائف في جميع أنحاء العراق، أشار مشاركون كثر إلى ضرورة إجراء إصلاح سياسي، وهي ليست مهمة سهلة وتتطلب إجراء تغييرات واسعة في العملية الانتخابية في العراق.

منذ عام 2003، أصبح نظام المحاصصة حجر الأساس في السياسة العراقية، حيث اقترن نجاح المرء وهويته السياسية بانتمائه الإثني والطائفي. وخلال هذه الفترة، غالباً ما يُعزى مدّ وانحسار النزاعات الداخلية وانتشار المنظمات الإرهابية إلى مشاعر السخط والمظالم الطائفية. ورغم حقيقة أن بعض العراقيين يحددون هوياتهم ومظلومياتهم

على أسس إثنية وطائفية[58]، فإن إحالة مشكلات العراق إلى الانقسام الطائفي والإثني في السرديات الشائعة هو أمر تبسيطي ومضلل. ففي المجتمعات المتضررة من النزاعات في شمال العراق، وصف المشاركون العلاقات بين الطوائف بعبارات إيجابية نسبياً. وبالتالي لا تكمن المشكلة في التنوع بحد ذاته، بل في قدرة الحكومة العراقية على تعزيز وتيسير المصالحة والوحدة.

دعت الأمم المتحدة إلى زيادة المساعدات للعراق لدعم جهود الاستقرار: تحسين البنية التحتية، وترميم المستشفيات والمدارس وتحسين سبل العيش، وتحديث إمدادات المياه في البلاد. وطالما أن 50% من السكان هم في عمر 19 عاماً أو أقل، فإن ضمان توفير السلع والخدمات الأساسية يكتسب أهمية بالغة، لأن غياب فرص العمل والتعليم يجعلان هؤلاء الشباب تحديداً فريسة للإيديولوجيات المتطرفة[59].

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تخصيص أموال كافية لإعادة بناء مدينة الموصل، وما يترتب على ذلك من استمرار نقص الخدمات الأساسية وضعف البنية التحتية، يثير مخاوف بتفجر مشاعر الاستياء والإحباط الكامنة تجاه بغداد بين سكان المدينة من العرب السنّة، ويعيد البعض منهم إلى فلك تنظيم داعش ويعيد إحياء الأيديولوجيات المتطرفة والعنيفة [60]. كما أن تدمير المنازل والمعالم الثقافية وضعف البنية التحتية وانعدام سبل العيش وغياب الأمن والخوف من المجتمعات المجاورة، أثارت لدى بعض مجتمعات النازحين في العراق شعوراً قوياً بالتردد أو الرفض التام للعودة إلى ديارهم ومنازلهم. فالأقليات الإثنية والدينية النازحة هي من الفئات الضعيفة في العراق بوجه خاص.

في ضوء ما سبق، ثمة قلق حقيقي من فشل جهود الإصلاح وإعادة الإعمار في معالجة الأسباب العميقة للصراع، مثل الفساد وعدم الثقة بالحكومة الاتحادية والمؤسسات الحكومية الأخرى. وبدون حكومة خاضعة للمساءلة تحوز على الشرعية وتكتسب ثقة جميع العراقيين، لا طائل من وراء دعوات العدالة والمساءلة، وتُخاطر البلاد بالانزلاق مجدداً في نزاع آخر[61].

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة، نقدم التوصيات التالية إلى صنّاع السياسات العراقيين وحكومة العراق والمجتمع الدولي.

**إلى صنّاع السياسات العر قيين وحكومة العراق**

- دعم المجتمعات المحلية لتحسين الوضع الأمني والفرص الاقتصادية وشبكات الأمان الاجتماعي بما يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية. ومن الضروري جداً أن يشمل ذلك ضمان عودة آمنة وسالمة للنازحين إلى ديارهم.
- دراسة العوامل والظروف التي ساهمت في ظهور تنظيم داعش ومعالجتها بشكل استراتيجي، من خلال مراجعة سياسات الحكومات الحالية والسابقة ومعالجة الشكاوى الأساسية، كالفساد وتدخلات الحكومات الأجنبية.
- السعي لإقناع الناجين من النزاعات بأن صنّاع السياسات جادّون بإجراء تحقيقات نزيهة ودقيقة في الجرائم التي ارتكبت ضدهم.
- إعداد خطة وطنية لإدماج العائلات المحسوبة على تنظيم داعش وإعادة تأهيل المقاتلين الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً. ويجب إدراج هذه الخطة ضمن استراتيجية شاملة لتلبية احتياجات الناجين من العنف، وكذلك القضايا المتعلقة بالعقاب الجماعي، من أجل البدء في إعادة بناء التماسك الاجتماعي في البلاد.
- اتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح وتنمية قدرات النظام القضائي والقانوني في العراق على معالجة جرائم داعش. ويجب إدماج بعض القواعد الدولية في إجراءات تحقيق العدالة من أجل معالجة الجرائم الجماعية بحق السكان المدنيين.
- فصل جرائم العنف والاستعباد الجنسي عن الجرائم الأخرى أثناء الملاحقة القضائية. ويجب تبني نهج قائم على الضحايا في تنفيذ ذلك.
- عند إصدار عفو عام أو خاص، يجب مراعاة رأي المجتمعات المتضررة بمن يحق له العفو وتحت أي ظروف.
- اعتماد خطة وطنية للمصالحة تركّز على تحقيق العدالة للناجين من الصراع مع تنظيم داعش.
- اعتماد استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية تتضمن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق بوصفها إحدى آليات كشف الحقيقة، وبرامج تعويضات قائمة على معرفة معاناة الناجين لتلبية احتياجاتهم.

**إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة**

- تقديم الدعم الفني اللازم لصنّاع السياسات والنظام القضائي في العراق من أجل إصلاح النظام القانوني وبناء قدراته على إجراء محاكمات تستند إلى المعايير الدولية للمحاكمات العادلة للجرائم ضد المدنيين.
- تقديم دعم فني لصنّاع السياسات في العراق لوضع خطة شاملة للعدالة الانتقالية، تتضمن إجراءات المساءلة والإصلاحات المؤسسية والتعويضات وآليات تقصي الحقائق. ويجب أن تتبنى هذه الخطة نهج العدالة القائمة على الناجين.
- نشر فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش ووضع خطة توعية للشعب العراقي، ولا سيما للمجتمعات المتضررة من العنف، وشرح طبيعة مهام الفريق وكسب الدعم لعمله.
- تشجيع الحكومة العراقية ومساعدتها في ملاحقة جرائم العنف الجنسي المرتكبة أثناء النزاع، ووضع برنامج تعويضات يلبي الاحتياجات الخاصة للناجين من هذا العنف.

# الملاحظات

1 ).2009 (A history of the coalition provisional authority, RAND CorporationDobbins, James, Seth G. Jones, Siddharth Mohandas, and Benjamin Runkle, *Occupying Iraq:*

2 سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم 1 الذي *دخل حيز التنفيذ في* 23 أيار 2003، https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20030516_CPAORD_1_De-Ba_athification_of_Iraqi_Society_.pdf

3 سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم 2 الذي *دخل حيز التنفيذ في* 16 أيار 2003، https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20030823_CPAORD_2_Dissolution_of_Entities_with_Annex_A.pdf

4 Mark Thompson, "How Disbanding the Iraqi Army Fueled ISIS," *Time*, May 29, 2015.

5 عرض كتاب حقائق العالم الذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن التركيبة الديموغرافية الدينية في العراق على الشكل التالي: 64-69% شيعة، 29-34% سنّة، 1% مسيحيين، 1-4% طوائف أخرى. أما التركيبة الإثنية فكما يلي: 75-80% عرب، 15-20% أكراد، 5% إثنيات أخرى (تشمل التركمان والإيزيديين والشبك والآشوريين وغيرهم).

6 Fanar Haddad, *Shia-Centric State Building and Sunni Rejection in Post-2003 Iraq*, Carnegie Endowment for International Peace (2016).

7 "Al-Zarqawi group claims allegiance to bin Laden," *CNN*, October 17, 2004.

8 Robert Worth, "Blast Destroys Shrine in Iraq, Setting Off Sectarian Fury," *The New York Times*, February 22, 2006.

9 "Iraq conflict: Civilians suffering 'staggering' violence – UN," BBC News, January 19, 2016.

10 "Iraq army capitulates to Isis militants in four cities," *The Guardian,* June 11, 2014.

11 "ISIS Fast Facts," *CNN,* May 1, 2019.

12 Iraq is on the Right Path, but Must Take Further Steps," Atlantic Council (blog), December 10, 2018, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/one-year-post-isis-iraq-is-on-the-right-path-but-must-take-further-steps

13 Minority Rights Group International, Between the Millstones: Iraq's Minorities Since the Fall of Mosul (February 2015).

14 تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، *"جاءوا ليدمروا":* جرائم تنظيم الدولة الإسلامية ضد اليزيديين، 15 حزيران 2016، A / HRC / 32 / CRP.2، https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A_HRC_32_CRP.2_en.pdf.

15 المرجع نفسه

16 مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين، اتصال شخصي، 20 تموز/ يوليو 2019.

17 باراك أوباما، "بيان من الرئيس حول تنظيم داعش"، البيت الأبيض، 10 أيلول 2014، https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/10/statement-president-isil-1

18 لمزيد من المعلومات حول التحالف الدولي وأعضائه ومهمته، انظر رابط موقعه على الإنترنت: https://theglobalcoalition.org/en/mission/

19 "How the battle for Mosul unfolded," *BBC News,* July 10, 2017.

20 Margert Coker and Falih Hassan, "Iraq Prime Minister Declares Victory Over ISIS 2017," *The New York Times*, December 9, 2017.

21 مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح في العراق، http://iraqdtm.iom.int/

22 وزارة التخطيط، اتصال شخصي، تموز 2019.

23 Ghaith Abdul-Ahad, "The bureaucracy of evil: how Islamic State ran a city," *The Guardian*, January 29, 2018.

24 UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Report on the Protection of Civilians in the context of the Ninewa Operations and the retaking of Mosul City, 17 October 2016 – 10 July 2017 (November 2017), https://reliefweb.int/report/iraq/report-protection-civilians-context-ninewa-operations-and-retaking-mosul-city-17-october .

25 "ISIS 'executes' female journalist in Mosul," *Al Arabiya*, July 27, 2015.

26 "First media victims of ISIS offensive," *Reporters Without Borders* (news), June 16, 2014.

27 Lafta, R., Valeria Cetorelli, and Gilbert Burnham, "Living in Mosul during the time of ISIS and the military liberation: results from a 40-cluster household survey," *Conflict and Health* 12, no. 1 (2018), https://conflictandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s13031-018-0167-8

28 "العراق: اليونسكو تعبر عن غضبها من الهجوم الإرهابي على متحف الموصل"، *أنباء الأمم المتحدة*، 26 شباط/فبراير 2015.

29 "Islamic State was defeated". *NBC News*, December 28, 2017?, Now who will pay to rebuild Iraq.

30 Susannah George, "Mosul is a graveyard: Final IS battle kills 9,000 civilians," *AP News*, December 21, 2017.

31 Human Appeal, *Challenges Upon Return in West Mosul* (January 2018).

32 المنظمة الدولية للهجرة، *أزمة النزوح في العراق: 2014 -2017* (تشرين الأول 2018).

33 مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح في العراق، http://iraqdtm.iom.int/

34 Kurdistan Regional Government Ministry of Interior Joint Crisis Coordination Centre, *Humanitarian Situation Report:* Registered IDPs and refugees in the Kurdistan Region in December 2019 (January 2020), http://jcc.gov.krd/en/article/read/314

35 المرجع نفسه.

36 Edward Wong, "Hussein Charged With Genocide in 50,000 Deaths," *The New York Times,* April 05, 2006.

37 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، *الدجيل: المحاكمة والخطأ؟*، (تشرين الثاني 2006).

38 Stover, Eric, Hanny Megally, and Hania Mufti, "Bremer's" Gordian knot": Transitional justice and the US occupation of Iraq," *Human Rights Quarterly* ) 2005 ( 830-857.

39 Wiebelhaus-Brahm, Eric, "Goals and processes: the Arab world and the transitional justice impact literature," *The International Journal of Human Rights* 20, no. 3 (2016): 426-443.

40 منظمة العفو الدولية، لا عدل فيها ولا إنصاف: عقوبة الإعدام في العراق (نيسان 2007).

41 مجلس الأمن، *قرار مجلس الأمن رقم 237 (2017)*، 21 أيلول 2017، (2017) S / RES / 2379، https://undocs.org/S/RES/2379(2017) .

42 Zachary D. Kaufman, "New UN Team Investigating ISIS Atrocities Raises Questions About Justice in Iraq and Beyond ." *Just Security,* September 28, 2017.

43 United Nations, press release, "Investigative Team Making 'Significant Progress' Gathering Evidence to Prosecute ISIL/Da'esh for Atrocity Crimes in Iraq, Special Adviser Tells Security Council," July 15, 2019, https://www.un.org/press/en/2019/sc13882.doc.htm.

44 Physicians for Human Rights, Building Forensic Capacity to Document, Collect, Identify, Analyze, and Preserve Evidence of War Crimes and Crimes against Humanity in Northern Iraq (July 2017).

45 المرجع نفسه؛ مقابلة عبر الهاتف مع القاضي أيمن مصطفى، رئيس هيئة التحقيق وجمع الأدلة والمعالجة، 19 كانون الثاني 2020.

46 "العراق: إهدار فرصة للعدالة الشاملة"هيومن رايتس ووتش (الأخبار)، 21 أيلول 2017، https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/21/309274

47 Van Schaack, Beth, "The Iraq investigative team and prospects for justice for the Yazidi genocide," *Journal of International Criminal Justice*, 16. (2018): 1 no. 113-139.

48 Mara Revkin, "Iraq's Harsh Approach to Punishing Islamic State 'Collaborators' Stands to Have Counterproductive Consequences. Lawfare (blog), June 11, 2018, https://www.lawfareblog.com/iraqs-harsh-approach-punishing-islamic-state-collaborators-stands-have-counterproductive. Mara Revkin, *The Limits of Punishment: Transitional Justice and Violent Extremism*, Centre for Policy Research at United Nations University (May 2018);

49 Stephanie Nebehay, "Iraqi victims of Islamic State leadership deserve justice: U.N," *Reuters*, April 4, 2019; Margaret Coker and Falih Hassan, "A 10-Minute Trial, a Death Sentence: Justice for ISIS Suspects," *New York Times*, April 17, 2018.

50 "تحسّنٌ في محاكمات "داعش" في أبرز محاكم العراق"، هيومن رايتس ووتش (الأخبار)، 13 آذار 2019. https://www.hrw.org/ar/news/2019/03/13/328013

51 Michelle Bachelet, "Opening statement by UN High Commissioner for Human Rights," Human Rights Council, June 24, 2019. https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24724&LangID=E .

lii "You are not welcome," That is what IS Member Families Face When They Return To Their Homes," *Al Jazeera*, September 14, 2019. "".

liii "العراق: حرمان عوائل "داعش" المزعومة من بطاقات الهوية"، هيومن رايتس ووتش (الأخبار)، 25 شباط 2018، https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/25/315281

liv "العراق: منع العائلات النازحة من العودة لمنازلها"، هيومن رايتس ووتش (الأخبار)، 24 حزيران 2018، https://www.hrw.org/ar/news/2018/06/24/319114

lv Alice Su, "After ISIS, Iraq Is Still Broken," *The Atlantic*. August 2, 2018.

56 University of California, Berkeley, Human Rights Center, and International Center for Transitional Justice, *Iraqi Voices: Attitudes Toward Transitional Justice and Social Reconstruction* (2004).

57 المعهد الديمقراطي الوطني، العراقيون يطالبون الحكومة الجديدة بفرص العمل والخدمات وإعادة الإعمار (تشرين الأول 2018).

58 Siddiqui, Nadia, Roger Guiu, and Aaso Ameen Shwan, "Among brothers and strangers: Identities in displacement in Iraq," *International Migration*, 57 (2019): 2 no. 80-95.

59 Michael R. Gordon, "Areas Newly Seized From ISIS Seen at Risk of Backsliding," *Wall Street Journal*, December 12, 2017.

60 Raya Jalabi and Michael Georgy "This man is trying to rebuild Mosul. He needs help — lots of it," *Reuters*, March 21, 2018.

61 ريناد منصور، *العراق بعد سقوط داعش: النزاع على الدولة*، تشاتام هاوس (2017).

ISBN 9780996068024